الأمم المتحدة

A/55/PV.16

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **١٦**
الجمعة، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة أولا لمعالي الأونرابل السير جون كابوتين، وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة.

السير جون كابوتين (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): باسم شعب بابوا غينيا الجديدة وحكومتها أضم صوتي إلى من تكلموا قبلي في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لمنصبكم المرموق. إن انتخابكم بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في فجر الألفية الجديدة يصور التقدير الرفيع الذي يكنه المجتمع الدولي لكم شخصيا ولبلدكم، فنلندا. ونحن واثقون بأنكم ستقودون الدورة الخامسة والخمسين إلى خاتمة ناجحة.

إن المهارة التي تعاون بها سلفكم، السيد ثيو - بن غوريراب، ممثل ناميبيا، واستحدث بها موضوع مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا، ورأس بها صياغة الوثيقة الختامية، وكفل بها الإدارة السلسلة لمؤتمر القمة، جعلتنا نقدر تقديرا كبيرا الأعمال التي أنجزت بدقة. ونقدم له التهانئ كذلك على إسهامه الممتاز في مداولاتنا الجماعية أثناء العام المنصرم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة كذلك لكي أتقدم من خلالكم، سيدي، بأخلص التهانئ لرئيسي دولتي فنلندا وناميبيا على إدارتهما العظيمة والاختتام الناجح للاجتماع الضخم، الذي لم يسبق له مثيل، والذي عقده مؤخرا ما يقرب من ١٥٠ رئيس دولة وحكومة في نيويورك، والذي مهد السبيل لمتابعة رؤيتنا وأمننا المشتركين في القرن الحادي والعشرين.

هذا الوقت وقت للتفكير والنظر إلى الأمام بعد احتفالات الألفية. إن مؤتمر قمة الألفية عقد عشية الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاستقلال بابوا غينيا الجديدة، وهي ذكرى أول ربع قرن لعضوية بلادي في الأمم المتحدة. وبالتالي فهي مناسبة جديرة بالتأمل في تجارب الماضي والتطلع إلى المستقبل.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-64430
0064430

أود أن استرعي الاهتمام بصفة خاصة على تغير سمة التعاون الدولي والحاجة إليه والطاقات الكامنة فيه. إن تزامن فجر الألفية مع العيد الفضي لبابوا غينيا الجديدة يدعونا إلى التمعن في عدد من وجهات النظر الزمنية المختلفة: القصيرة، والمتوسطة، والطويلة الأمد. وهذا يوفر أيضا فرصة لمن أسعدهم الحظ منا بالاضطلاع بدور نشط في الحياة العامة أثناء هذه الفترة، لكي نقارن الطموحات التي كانت لدينا قبل ٢٥ سنة بالتحديات التي نواجهها الآن.

لقد استرعى الأمين العام مؤخرا انتباهنا في نفس عنوان الوثيقة (A/54/2000) التي أعدها لترشد مؤتمر قمة الألفية وتنشطه، إلى أن الأمم المتحدة أنشئت بدءا بعبارة ''نحن شعوب الأمم المتحدة'' بهدف تعزيز الأغراض المشتركة لهذا القول. وبنفس الأسلوب، فإن الدستور الذي دخل حيز النفاذ عندما أصبحت بلادي مستقلة، وضع واعتمد بدءا بعبارة ''نحن شعب بابوا غينيا الجديدة''.

وبصفتي أحد من تشرفوا بالمشاركة في وضع دستور بابوا غينيا الجديدة، فإني أدرك تمام الإدراك الأهداف الوطنية والمبادئ التوجيهية التي نضعها لأنفسنا عند الاستقلال. وبينما تتسم بعضها بسمة وطنية خاصة – مثل صون سبل بابوا غينيا الجديدة، وتطويرها، والبناء على أساسها – يماثل بعضها الآخر التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة الآن. ويشمل تحديات عالمية مثل النهوض بالتنمية البشرية المتكاملة، والانصاف والمشاركة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والبيئية، ويشمل كذلك تحدي المحافظة على السيادة الوطنية والاعتماد على الذات، وتدعيمهما، والانتفاع منهما على نحو متبادل.

ولكن، انظروا إلينا الآن. ماذا أنجزنا؟ وما الذي ما زال يتعين علينا أن نضطلع به؟ إن أسطع سمات بابوا غينيا الجديدة المعاصرة الطريقة التي كان علينا أن نصقل بها أهدافنا. ومن الواضح أن حالتنا ليست فريدة، إلا أنها تستدعي الدراسة على أكمل وجه.

عندما تولت الحكومة الحالية الحكم في منتصف العام الماضي برئاسة الأونرابل السير ميكيري موراوتا، رئيس الوزراء، وضعنا لأنفسنا خمسة أهداف محددة بعناية شديدة: استعادة الكرامة لمؤسسات الدولة، وجعل عملتنا الوطنية – الكينا – والميزانية الوطنية مستقرتين، وإزالة العراقيل التي يواجهها الاستثمار والنمو، ومواصلة عملية بذل الجهود من أجل إرساء سلام دائم، في بوغنفيل بالطرق السلمية.

ولا تزال الأهداف الوطنية والمبادئ التوجيهية ترشد طموحاتنا وخططنا الطويلة الأمد. ولكن الخبرة والجوانب الواقعية للحكم في عصر العولمة تتطلب منا الاهتمام بأهداف محددة قصيرة ومتوسطة الأمد. ولا يمكننا أن نلوم الآخرين – ولا حتى العمليات غير الشخصية إلى حد كبير مثل العولمة الاقتصادية والتكنولوجية – عن كل جانب من جوانب حالتنا الجارية. وتقع معظم المسؤولية على عاتق القادة الوطنيين والمؤسسات الوطنية. ومن حسن الحظ وسوء الحظ في آن واحد أن ظروف الإنسان في بداية القرن الحادي والعشرين أننا لا نقف وحدنا. ورغم الاختلافات الهامة في الأصول، والعمليات، والنتائج، فإن حالتنا ليست فريدة. فهناك بلدان كثيرة تواجه تحديات مماثلة في الأمدين القصير والمتوسط.

والتعاون الدولي عنصر هام للاعتماد الجماعي على النفس، سواء بين البلدان التي تتماثل نواحي قوتها وضعفها، أو بين البلدان التي تتكامل وتختلف عن بعضها البعض – لا سيما البلدان الغنية والفقيرة.

وفيما يتعلق بالتعاون العالمي، فإن بابوا غينيا الجديدة، بوصفها عضوا في المجتمع العالمي، يمكنها أن تعتمد على دعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومصرف

التنمية الآسيوي، وشركائنا في التعاون الإنمائي في أوروبا، وبلدان المحيط الهادئ الآسيوية التي شكلت فيما بينها نادي أصدقاء بابوا غينيا الجديدة.

وبينما حضر وفد بلادي إلى نيويورك ليناقش قضايا عالمية ويستطلع إمكانات التعاون العالمي، فإن بابوا غينيا الجديدة تشارك كذلك في مختلف أشكال التعاون الإقليمي، وفيما بين الأقاليم، والتعاون الثنائي. وتقدر بابوا غينيا الجديدة قيمة التعاون العالمي، وتلتزم التزاما صارما بالاستمرار في تدعيمه من خلال هيئات مثل منظمة التجارة العالمية.

تعرب حكومتي عن خيبة أملها إزاء تأجيل الجولة القادمة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وتطالب بإجراء تلك المفاوضات في أبكر فرصة ممكنة.

وبصفة بلدي بابوا غينيا الجديدة واحدا من البلدان التي تصبح فيها مساحات متزايدة من الأراضي بالفعل غير قابلة للاستخدام أو أنها تختفي بالفعل نتيجة لارتفاع مستوى البحر بسبب تغير المناخ، فإننا نعتقد بأن هناك حاجة ملحة لتنفيذ بروتوكول كيوتو تنفيذا تاما.

وفيما يتعلق بقضية يتعرض فيها بقاء أعضاء معينين من المجتمع العالمي للأخطار بصورة واضحة – وحيث يعتمد الأمن العالمي على اتخاذ إجراء عالمي متسق – يتعين عدم الارتداد عن الطريق القويم وعدم إجراء تسويات وعدم السماح باستثناءات بسبب العجز أو انعدام الرغبة في تنفيذ الاتفاقات العالمية تذرعا بأي سبب مهما كان.

وتعرب بابوا غينيا الجديدة عن سرورها للترحيب بجيراننا القريبين والأصدقاء الحميمين من جزيرة توفالو في عضوية الأمم المتحدة.

ويالها من مأساة كبيرة لو أن المجتمع الدولي خذل توفالو في الوقت الذي بدأت فيه، إضافة إلى دول جزرية صغيرة أخرى – بما فيها البلدان التي انضمت إلى الأمم المتحدة في السنة الماضية – بتحمل المسؤوليات المترتبة على مشاركتها التامة في شؤون المنظمة.

ثمة قضايا أمنية معينة، من قبيل تغير المناخ، تقتضي نهجا عالميا. ونفس النهج تقتضيه الجهود الهادفة إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية التي تؤدي إلى القضاء التام عليها.

التعاون العالمي هو الطريقة الوحيدة التي تمكن المجتمع الدولي من أن يأمل بصورة واقعية أن يحقق الهدف الذي حدده الأمين العام لقمة الألفية، وهو ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية للشعوب، بدلا من أن تتركها متخلفة في بؤس، لا سيما في البلدان النامية.

بيد أن الأمين العام ألمح أيضا في تقريره (A/54/1) المقدم إلى الدورة الرابعة والخمسين إلى أن في المناطق المختلفة مشاكل مختلفة. وحتى المشاكل المماثلة في ظروف مختلفة تقتضي نهجا مختلفة. والسياسات الأمنية التي تفيد في إحدى المناطق قد لا تنطبق على مناطق أخرى. ويتطلب الطريق إلى النجاح بذل جهود تكميلية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

وهكذا، تتصدى بابوا غينيا الجديدة للانتشار المزعج للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بفرض حظر كامل على إصدار تراخيص جديدة للبنادق. ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى التصدي لانتشار الأسلحة التي تم الحصول عليها أو حيازتها بصورة غير قانونية في جميع أرجاء محفل جزر المحيط الهادئ.

ونأمل أن يتوصل مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه إلى وضع إطار عالمي وتقديم دعم عالمي للجهود التي تبذلها فرادى الدول والمنظمات الإقليمية للتصدي للمشكلة ضمن ولاية كل منها.

وعندما يتعلق الأمر بإدارة موارد المحيطات، تعتبر بابوا غينيا الجديدة أن التعاون الإقليمي والأقاليمي تعاون تكميلي للتدابير المصممة لضمان صيد مستدام من الأسماك في المياه الوطنية.

لذلك نرحب بالاتفاق المبرم مؤخرا تحت رعاية المؤتمر المتعدد الأطراف الرفيع المستوى المعني بمصايد الأسماك الذي عقد بغرض ضمان تحقيق صيد مستدام من التونة والأنواع الكثيرة الترحال في سائر نطاقاتها في المنطقتين الغربية والوسطى من المحيط الهادئ.

وتود بابوا غينيا الجديدة أن ترى أيضا إقامة تعاون أوسع نطاقا وأكثر عمقا فيما بين الدول الساحلية بشأن جوانب أخرى من جوانب إدارة المحيطات وقاع المحيط، بما في ذلك التعدين في قاع المحيط.

وفيما يتصل بالتعاون الإقليمي، نرى أنه لا غنى عنه عند تناول القضايا الهامة العالمية والوطنية بنجاح. ولكن التعاون الإقليمي بذاته يمكن أن تكون له أبعاد مختلفة متنوعة، كما يمكن أن يستخدم وسائل مختلفة.

وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ، على سبيل المثال، تواجه جارتان من أقرب الجيران لنا هما فيجي وجزر سليمان صعوبات داخلية تسببت في إثارة قلق بالغ لدى أصدقائهما.

نحن لا نتغاضى عن الإطاحة بصورة غير شرعية بحكومات ديمقراطية ودستورية أو بأوجه التهديد الأخرى لأمن حكومات ومواطني دول أخرى، لكن مما يؤسف له، وبالرغم من الجهود المتكررة التي بذلتها الحكومات السابقة لبابوا غينيا الجديدة ودول أخرى، فإن الهيئة الإقليمية الرئيسية التي تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي في جنوب المحيط الهادئ، أي محفل جزر المحيط الهادئ، لا تتوفر لديها آلية للتصدي الفوري والفعال للتحديات التي تواجه أمن دول المنطقة.

لذلك، لم يتمكن المحفل من التحضير للمشاورات، ناهيك عن تسهيل نهج متسق تجاه الأوضاع التي نشأت إثر التحديات المسلحة ضد حكومتي فيجي وجزر سليمان. أما استجابة بعض جيراننا فقد انصبت على البحث عن الدعم من خارج المنطقة.

وبإضافة ٦ أعضاء إضافيين مؤخرا من منطقة المحيط الهادئ إلى مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ من الدول الأطراف في اتفاقية لومي، تتوفر الآن لـ ١٤ دولة جزرية في المحيط الهادئ إمكانية الوصول إلى آلية عملية جدا لمعالجة هذه الأوضاع.

الجوهر هو أننا، عندما اجتمع الوزراء والسفراء من دول المحيط الهادئ التي هي أعضاء في مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ في كوتونو، بنن، في حزيران/يونيه، للتوقيع على اتفاق إطار العمل الجديد بين مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، قررنا إنشاء بعثة وزارية لإعداد وتقديم تقارير بشأن الأوضاع في فيجي وجزر سليمان.

وبصدد القيام بذلك، أخذنا في الحسبان ضرورة الحصول على الدعم من الاتحاد الأوروبي، ونشعر بالامتنان للحصول عليه.

العرض الذي قدمه الوزير الفرنسي للتعاون الاقتصادي في المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا لضمان أن تؤجل اللجنة الأوروبية اتخاذ قرار نهائي بشأن الجزاءات حتى تقدم البعثة الوزارية التابعة لمجموعة المحيط الهادئ ومجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ تقاريرها إنما هو عرض نرحب به بصفة خاصة لما له من معنى ولما يقدمه من دعم لجهودنا على صعيد التعاون الإقليمي.

فرض الجزاءات ضد بلد يمكن أن يكون في الواقع أداة فظة جدا، تتسبب في معاناة الأبرياء ومن لا حول لهم ولا قوة، في الوقت الذي يتمكن فيه الأقوياء وأصحاب النفوذ في بعض الأحيان من استغلالها لزيادة حرمان الأبرياء بدرجة أكبر. وحتى الجزاءات المسماة بالذكية قد تترتب عليها آثار غير مقصودة واسعة النطاق بينما تبقى أهدافها بعيدة عن التحقيق إلى حد كبير.

وعندما تحاول مجموعة صغيرة من الرجال المسلحين السيطرة على الحكومة، يمكن أن يصبح فرض الجزاءات التي تؤثر على الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال لا غير فعال فحسب بل ويؤدي أيضا إلى نتائج عكسية.

والجزاءات قد لا تؤثر على الشباب المسلحين، وقد تجعلهم عاجزين عن تقدير العواقب الأوسع نطاقا المترتبة على أعمالهم، أو غير مبالين بتلك النتائج.

الأسباب الكامنة للتوترات فيما بين الفئات في جزر سليمان والأحداث التي أعقبت محاولات الانقلاب المسلح المدني في فيجي يصعب تحديدها، كما أنها لا تتأثر بالجزاءات.

ولذلك، فإن الصعوبات الخطيرة من قبيل الصعوبات التي تؤثر على فيجي وجزر سليمان، يتعين دراستها على النحو الصحيح ومعالجتها بعناية.

وفي بعض الأحيان، ربما يكون الأشخاص القادرون على تفهم تلك المواقف وتحديد الأسباب الكامنة وراءها على أفضل وجه هم الجيران الذين لهم ثقافات مماثلة أو قيم مشتركة أخرى.

وفيما يتصل بالبعثة الوزارية التابعة لمجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ بناء على طلب دول أخرى في منطقة المحيط الهادئ ومجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ، كان لي مؤخرا شرف تولي رئاسة البعثة الوزارية التابعة لمجموعة دول المحيط الهادئ ومجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ إلى فيجي وجزر سليمان.

وكان من بين زملائي السيد روبرت وانتون، وزير خارجية جزر كوك والأونرابل سيرج فوهور، وزير خارجية فانواتو فضلا عن الأونرابل فيام ناعومي ماتافا وزير التعليم في ساموا.

وبدعم نشط من جانب حكومتي البلدين، كان جدول الزيارة مزدحما بالاجتماعات مع رؤساء الوزراء والوزراء والمسؤولين في فيجي وجزر سليمان ومع أعضاء الحكومات السابقة في كلا البلدين ورجال الأعمال ورؤساء النقابات العمالية، فضلا عن قطاع عريض من عناصر المجتمع المدني الأخرى، بما في ذلك المنظمات النسائية. كذلك تمكنا من مقابلة الضحايا في المدن والمناطق الريفية، ودراسة حالات التدمير على الطبيعة.

وأقوم حاليا مع زملائي بإعداد تقريرنا. ونتوقع أن نقدمه إلى المفوضية الأوروبية، وللجمعية المشتركة بين مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، وإلى الهيئات الأخرى المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر.

ويعني الالتزام الذي أبداه وزير التعاون الاقتصادي الفرنسي، الذي يتولى بلده رئاسة الاتحاد الأوروبي، أن الفرصة أتيحت للمنطقة – أو على الأقل لتقريرنا – للتأثير في الأحداث. ومن ثم، فإن العملية التي شرعنا فيها أكثر أهمية من أي بديل آخر. وقد عرضنا على الدول الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ أن تشارك في تقريرنا مع محفل جزر المحيط الهادئ، ويعبر الدعم الذي لقيته مبادرتنا من المنطقة عن التزامنا بالتعاون الأوسع

نطاقا، ناهيك عن إحجامنا عن المشاركة حتى فيما يبدو أنه تنافس بين الهيئات أو المجموعات الإقليمية المتنافسة.

وقد حظيت المبادرة بالترحيب والثناء، سواء في المنطقة أو فيما وراءها. وهي تضرب المثل على ما هو جدير بالدراسة الفاحصة سواء للسوابق التي تقررها للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ أو كنموذج محتمل تطبقه الجهود المماثلة في المناطق الأخرى.

والحالة في بوغنفيل تبرهن على أن فيجي وجزر سليمان ليست أول الدول في منطقتنا التي تعاني من مصاعب داخلية خطيرة، وإننا ندعو الله لا من أجل أن تتحسن أحوالهما في القريب العاجل تحسنا حقيقيا فحسب، بل ومن أجل أن تصبحا آخر الدول التي تمر بمثل هذه الظروف الصعبة.

بعد أكثر من ثمانية أعوام من الصراع المسلح – من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٧ – ينعم الجزء المعروف باسم بوغنفيل من بابوا غينيا الجديدة بالسلام الآن. والتسوية السياسية آخذة في التقدم. واتفاق لينكولن للسلام والأمن والتنمية في بوغنفيل ملزم للأطراف في بناء السلام على شتى المستويات، ابتداء من التخلص من الأسلحة إلى إعادة إنشاء السلطة المدنية من خلال المصالحة بين المتحاربين السابقين، إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية، واستعادة الخدمات، والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، واستئناف أشكال التنمية التي تعد جزءا من عملية العودة إلى الحالة الطبيعية في وقت مبكر.

وتلتزم الحكومة الوطنية بهذا النهج المتعدد الأبعاد. وهو السبيل الذي نأمل أن يمكننا من التعاون على بناء السلام الدائم بالطرق السلمية. وما برحت الأولوية التي أعطاها رئيس الوزراء لعملية السلام في بوغنفيل منذ ما يزيد على ١٢ شهرا سارية حتى الآن. ويمكن أن نلحظ الدليل على أهميتها المتواصلة في المبادرة التي اتخذها مؤخرا بتلبية احتياجات أهالي بوغنفيل الأساسية في إطار دستور بابوا غينيا الجديدة.

وحكومتنا التي اتخذت زمام مبادرة دعوة جيراننا، استراليا وفيجي ونيوزيلندا وفانواتو لإنشاء فريق إقليمي محايد لرصد عملية السلام، تقدر الإسهام الذي يقوم به أفراد الفريق غير المسلحين في تنمية الثقة المتبادلة في الميدان. ويمكن الحكم على نجاح هذا الفريق من الطريقة السلمية التي بدأ في استخدامها الآن لحل نفسه بتخفيض حجمه تخفيضا كبيرا. وتحتاج العملية لمزيد من الدعم من الأطراف في بوغنفيل حتى يمكن سد الفراغ الذي أعقب رحيل أفراد عمليات مماثلة لحفظ السلام في مناطق أخرى، وذلك بالتعاون على إعادة إنشاء قوات الشرطة، والمحاكم والخدمات الإصلاحية المؤسسية، فضلا عن تعزيز المؤسسات على مستوى المجتمع المحلي التي تساعد على الحفاظ على النظام العام وإقامة العدالة وإرساء حكم القانون.

بابوا غينيا الجديدة، بوصفها المبادر بطلب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغنفيل، وكمضيف لهذه البعثة، تقدر الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى لعملية السلام في بوغنفيل. وقد عقدنا العزم على المضي في العمل لتحقيق السلام الدائم بالطرق السلمية في إطار مرن يتيح لبوغنفيل درجة عالية من الحكم الذاتي الذي يتسق مع سلامة أراضي الدولة وأمنها وسيادتها.

وفيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية، تعاني بابوا غينيا الجديدة، كبلد نام عمر استقلاله ٢٥ سنة، من صعوبات جمة في تحسين الأداء الوطني مقوما على أساس مؤشرات التنمية البشرية. وقد أصبح سجلنا في بعض المجالات أسوأ بالفعل. وترمي الأهداف الخمسة الأساسية

للحكومة الحالية إلى تركيز الاهتمام والجهد حيثما تمس الحاجة إليهما. وقد أدى إصرارنا على مواصلة ذلك العمل إلى إحداث فرق واضح بالفعل، خاصة فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية وتقديم الخدمات الحكومية.

التكيف الهيكلي، بما في ذلك الإصلاح الجذري للقطاع العام، هو أحد الوسائل الأساسية لتحقيق تغيير طال انتظاره. ونحن بحاجة لدعم مستمر من جانب شركائنا الاقتصاديين لكي نحقق النجاح، بما في ذلك النجاح في الوصول إلى الأسواق، وزيادة الاستثمار في المجالات ذات الأولوية مثل الصناعات الأساسية، التي توفر فرصا متزايدة للعمالة المنتجة؛ والحصول على المعونة بشروط ميسرة. ويعد اتفاق الشراكة الموقع عليه مؤخرا بين البلدان الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي نموذجا يحتذى.

وبابوا غينيا الجديدة كبلد نام لم يحقق الاستقلال إلا منذ ربع قرن مضى، تلتزم بقوة بالإعداد الجاد لإنهاء الاستعمار على نحو منهجي. وإذ يثير التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق نوميا الإعجاب، فإننا ما زلنا نؤمن بشدة بضرورة احترام حقوق شعب الكاناك الأصلي في كاليدونيا الجديدة. وإدراكا منا للآثار المترتبة على الأشكال الأخرى لإنهاء الاستعمار، فإننا نرحب بعودة تيمور الشرقية للظهور ككيان مستقل. ونحن نتطلع إلى أن نتلقى بعثة في نهاية هذا العام لدراسة كيفية تنمية التعاون التقني وسائر أشكال التعاون الذي يحقق المنفعة المتبادلة بين الجنوب والجنوب.

ونحن ماضون في نفس الوقت في احترام سلامة أراضي جيراننا الآخرين، ونمضي في الاستفادة من أشكال التبادل المنبثق من مكانتنا كمراقب خاص في اجتماعات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، حتى ونحن مستمرون في الوقت ذاته في تعميق وتوسيع التعاون مع سائر البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وفي الإطار الأعم للتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإننا نقدر عضويتنا في محفل التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ ونواصل العمل على احترام الالتزامات المتبادلة التي قطعها أعضاء محفل التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ على أنفسهم تجاه تحرير الأسواق. ويضم محفل التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ بعضا من أقرب شركائنا وأصدقائنا الثنائيين. إن العضوية المشتركة وعملية تنمية الروابط الاقتصادية مع اقتصادات محفل التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ الأخرى، لم تصرف أنظار بابوا غينيا الجديدة عن الجوانب الأخرى لعلاقاتها الخارجية. كما أنها لم تؤثر على التزاماتنا تجاه أصدقاء قريبين مثل جمهورية الصين الشعبية. ولن نسمح لها بأن تفعل ذلك.

في الختام أود القول إنه، بعد مرور ٢٥ سنة على الاستقلال، تتمتع بابوا غينيا الجديدة بسجل من أطول السجلات الدستورية والحكم الديمقراطي وأكثرها استمرارا بين سجلات البلدان التي حصلت على استقلالها في الخمسين سنة الماضية أو نحو ذلك. لقد واجهنا صعوبات وعانينا من بعض أوجه القصور القريبة العهد. لكن الضغوط والقيود التي أثرت على نظام حكومتنا برهنت على مدى ما نتمتع به من قوة. فقد زادت من فهمنا لظروف البلدان التي تعاني من مصاعب داخلية خطيرة – على الرغم من عدم تعاطفنا مع الذين ينتهكون عن عمد المبادئ الديمقراطية أو الممارسات الدستورية المستقرة – بينما نعزز التزامنا في ذات الوقت بالحكم الرشيد سواء في بلادنا أو خارجها.

وفضلا عن الآثار الواضحة التي يفرضها هذا الالتزام على استجابة بابوا غينيا الجديدة للبلدان التي تعاني صعوبات داخلية خطيرة، بالإضافة إلى تفضيلنا لنهج إيجابي تقدمي وليس لجزاءات سلبية، فإن هذا يؤكد أيضا دعمنا لعملية إصلاح الأمم المتحدة.

يجب أن يمتد الإصلاح من تحسين الأداء الإداري إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا لأعضاء الأمم المتحدة كافة. والواقع أن هذا الإصلاح يجب أن يمتد إلى أداء الأعضاء في الأمم المتحدة أنفسهم خاصة عندما يتعلق الأمر بسداد أنصبتهم بالكامل وفي الوقت المناسب.

تعتبر الألفية نقطة تحول هامة في التقويم وفي تاريخ بابوا غينيا الجديدة التي تحتفل بيوبيلها الفضي. كذلك تمر الأمم المتحدة بنقطة تحول حاسمة خاصة عندما يوجه الأمين العام انتباه الأعضاء إلى المبادئ الأساسية الأصلية ويركز على الشعوب التي ينبغي أن تخدمها المنظمة.

لقد أسفر الاستعراض الأخير لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن عن تقرير ممتاز يتحدى قدرتنا على التحول إلى ركن آخر ويضمن أن تساعد المسؤوليات المتزايدة التي تضطلع بها المنظمة منذ نهاية الحرب الباردة في صون السلم وبناء السلم في ظل الظروف المختلفة.

أختتم بياني بالإشادة بالرؤية التي عبر عنها المشاركون في الألفية بالنيابة عنا. وفي هذا اسمحوا لي أن أضيف أن التحدي الحقيقي الذي نواجهه ليس بالتأكيد الإدلاء بمزيد من البيانات ولكنه يتمثل في تحويل هذه الكلمات الحكيمة إلى أشكال عملية من التعاون تساعدنا في تحقيق أهدافنا المشتركة دون تضحية بالتنوع الذي يعتبر أساس رغبتنا وقدرتنا على المشاركة في الاعتماد على النفس على نحو عالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد داتوك سري سيد حامد البر وزير خارجية ماليزيا.

السيد سيد حامد (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسين. وأثق في أنكم بخبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ستتمكنون من قيادة أعمال الجمعية إلى خاتمة ناجحة.

أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي لسلفكم السيد ثيو بن غوريراب للطريقة الفعالة التي أدار بها عمل الجمعية العامة في الدورة السابقة.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام لتفانيه الكبير في خدمة هذه المنظمة وإسهاماته العديدة في خدمة المجتمع الدولي.

يتطلع المجتمع الدولي إلى أن تكون الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية في القرن الجديد. والواقع أن الصلة الوثيقة المستمرة التي تربط المنظمة بصفة خاصة بالبلدان النامية، التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة ستعمد إلى درجة كبيرة على إدراك هذه البلدان أن الأمم المتحدة تتوافق مع شواغلها وتستجيب لحاجاتها. وينبغي للمنظمة أن تستمر في خدمة مصالح جميع أعضائها الكبار أو الصغار، الأقوياء أو الضعفاء. ويجب أن تكون أكثر ديمقراطية وشفافية في عمليات صنع قراراتها وفي أساليب عملها.

وفي هذا السياق، يكتسي إصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها أهمية كبيرة. لقد تحقق الكثير في عملية الإصلاح التي بدأها الأمين العام ولكن الإصلاح عملية مستمرة وجارية وينبغي أن تستمر بقوة حتى نضمن زيادة فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها، خاصة في مواجهة تحديات القرن الجديد. ولما كان تحديث المنظمة يحتاج إلى موارد إضافية فينبغي أيضا أن نتناول على نحو جدي قضية تمويل الأمم المتحدة الحساسة وأن نحسمها في أسرع وقت ممكن.

ينبغي أن نبذل المزيد من الجهود المكثفة لإنهاء مداولاتنا بشأن أحد الجوانب الهامة في عملية الإصلاح وهي إعادة تشكيل مجلس الأمن. ومن الواضح أنه يجب التوصل إلى الحل الوسط الضروري حتى نتمكن من إحراز أي تقدم

على الإطلاق في المداولات الجارية بشأن إصلاح المجلس. ونتطلع إلى قيادتكم سيدي الرئيس للخروج من المأزق الراهن حتى يمكن إصلاح وتجديد هذا الجهاز الهام في الأمم المتحدة على نحو كامل ونجعله بالتالي أكثر فعالية. وما برحت ماليزيا تؤيد توسيع فئتي العضوية في مجلس الأمن. وأي توسيع في فئة العضوية الدائمة ينبغي أن يتضمن البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء. وإذا لم يكن هناك اتفاق بشأن إجراء توسيع في العضوية الدائمة فينبغي في الوقت الراهن توسيع فئة العضوية غير الدائمة في المجلس.

وينبغي أن يكون الهدف الأساسي لإصلاح مجلس الأمن ضمان فعاليته في المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية ضرورة تعزيز وحدة الهدف بين أعضاء المجلس، وبصفة خاصة بين الأعضاء الدائمين، حتى نتجنب الحالة التي استدعت القيام بعمل دولي خارج المجلس من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي، كما كانت الحالة في كوسوفو عندما عجز المجلس عن اتخاذ قرار. وعلى الرغم من الظروف الخاصة لكوسوفو فينبغي ألا تحدث تدخلات دولية في المستقبل إلا بموافقة صريحة من مجلس الأمن، بغية المحافظة على دور المجلس وسلطته كما وردتا في الميثاق وضمان شرعية مثل هذه الأعمال وقانونيتها.

وهناك جانب آخر من أعمال مجلس الأمن ينبغي أن يخضع لاستعراض مستفيض، وهو فرض الجزاءات على الدول الأعضاء الذي يجلب عادة معاناة لا حد لها على السكان عامة وعلى النساء والأطفال بشكل خاص. ينبغي ألا تفرض نظم الجزاءات في المستقبل إلا للضرورة المطلقة وينبغي أن يكون لها هدف محدد وأن ترهن بزمن معين وتخضع لمراجعة دورية وترفع عندما تنتفي الحاجة إلى وجودها. وينبغي تناول مصالح جميع أطراف الصراع حتى يتحقق السلم العادل والدائم. لقد رأينا صراعات عديدة بدا أنها حسمت على الورق فقط ولكنها تظل قائمة على أرض الواقع.

في القرن الجديد ينبغي لنا أن نسعى جاهدين حتى يصلح عالمنا أكثر أمنا. وينبغي أن نسعى للقضاء على أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية وكذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وينبغي أن نكثف الجهود العالمية لتخفيض المخزونات الحالية من هذه الأسلحة المروعة بهدف القضاء الكامل عليها في نهاية المطاف. وتتحمل الدول الكبرى وغيرها من الدول الحائزة لهذه الأسلحة والمصنعة لها مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وينبغي أن نضطلع جميعا بدورنا حتى لا تتوقف الجهود العالمية في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

وينبغي لنا أيضا أن نحد من إنتاج ونشر الأسلحة التقليدية البالغة التطور ذات التكنولوجيا العالية، التي استخدم عدد كبير منها في حروب البلدان النامية وأدت إلى حالة غريبة حيث تستخدم بلدان العالم الثالث في حروبها أسلحة العالم الأول بفضل جهود التسويق النشطة لتجار الأسلحة في البلدان المتقدمة النمو. إن البلدان النامية لا يمكنها أن تتحمل سباق التسلح الذي سيؤدي إليه هذا ولا يمكنها أن تتحمل نفقات الدفاع الضخمة لإدامة استخدام هذه الأسلحة.

يجب أن نضمن أن الإبادة الجماعية و ''التطهير العرقي'' والجرائم الأخرى التي ترتكب بحق الإنسانية والتي ارتكبت على سبيل المثال في رواندا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، لن ترتكب مرة أخرى في أي مكان آخر في العالم. وينبغي لنا أن نبذل جهودا شاقة للقبض على مجرمي الحرب الصادرة بحقهم لوائح اتهام حتى يكون ذلك إنذارا قويا للآخرين، وينبغي ألا يسمح لهم بالإفلات من العقاب عن جرائمهم البشعة.

ومما لا شك فيه أن صون السلم والأمن الدوليين يمكن أن يتحقق على نحو أفضل باستخدام الدبلوماسية الوقائية بطريقة أكثر فعالية. وقد سلط الأمين العام الضوء على ذلك في تقريره لقمة الألفية (A/54/2000) وينبغي أن ننظر فيه بجدية.

وسيتعين على المنظمة أن تعد قدرة أكثر فعالية للإنذار المبكر وأن تتعامل مع حالات الصراع الناشئة بمزيد من الفعالية في الاستعانة بآلية الدبلوماسية الوقائية. ويتطلب اتباع نهج أكثر فعالية في الدبلوماسية الوقائية مزيدا من توثيق التنسيق والتضافر بين مجلس الأمن والأمين العام. الذي سيلزم أن يستخدم بقدر أكبر دوره المتعلق ببذل مساعيه الحميدة.

لكن هذا يجب ألا يتذرع به لفرض أي أمر من الأمور على الدول الأعضاء أو للتدخل في شؤونها الداخلية. فثمة تنام في اتجاهات البلدان المتقدمة النمو إلى أن تحدد باسم المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان معايير على شاكلة النماذج الموجودة لديها كي تتبعها الدول النامية. هذا حتى مع إغفالنا أن كثيرا من المشاكل التي تواجه البلدان النامية هي من آثار خضوعها للاستعمار في الماضي. فنحن نريد أن نترك الأمس وراء ظهورنا ونتحرك صوب اليوم والغد، على أن يتحرك البلد المعني بالسرعة التي تناسبه هو دون غيره.

وينبغي أن تكون ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واضحة وجيدة التحديد، وأن تحظى بموارد كافية ودعم دولي قوي، بغض النظر عن أماكنها. ويجب ألا يوجد أي تصور للانتقائية في إيفادها. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن يدعم المجتمع الدولي بقوة عمليات حفظ السلام في أفريقيا، لا سيما في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا. ولكي يكون السلام قابلا للاستمرار، من الضروري في الوقت ذاته أن تضم بعثات حفظ السلام العناصر اللازمة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة دمج المقاتلين السابقين، مع تمتعها بالدعم اللازم من قِبَل المجتمع الدولي.

ويشيد وفدي بالتقرير الصريح المباشر (A/55/305) الذي قدمه فريق الإبراهيمي عن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وتوصيات الفريق المتسمة بالجرأة جديرة بأن ينظر فيها أعضاء المنظمة تفصيلا وبعناية. ويجب علينا بعد ذلك أن نبدي السرعة والجدية والإرادة السياسية اللازمة لمتابعة تلك التوصيات الجديرة بالثناء، حتى لا يلقى تقرير هذا الفريق المصير الذي لقيه كثير من تقارير الأمم المتحدة في الماضي بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية الضرورية.

وبالإشارة إلى حالة أخرى من حالات الصراع، من الأمور المثيرة لقلق ماليزيا الشديد أن يبقى أطول صراعات هذا القرن، وهو الصراع العربي الإسرائيلي، دون حل. إذ أهدرت الفرص المتتالية نظرا لعدم جدية الحكومة الإسرائيلية في انتهاج طريق السلام. ومن دواعي شعورنا بخيبة الأمل عجز الحكومة الإسرائيلية عن الوفاء بتوقعات المجتمع الدولي، وافتقارها إلى الرؤية المتسمة بالجرأة، فضلا عن الإرادة والشجاعة اللازمة لاغتنام الفرصة التي لا تسنح في العمر سوى مرة واحدة لإقرار سلام دائم بين إسرائيل وكل من فلسطين وسوريا لصالح السلام والأمن الإقليميين.

ولم يعد من الممكن حرمان الشعب الفلسطيني من طموحاته المتمثلة في أن يكون له وطنه المستقل ذو السيادة. ونتطلع إلى الترحيب في المستقبل القريب جدا بدولة فلسطين المستقلة بين مجتمع الأمم سواء هنا في الأمم المتحدة أو في المنظمات الدولية الأخرى. ونتطلع بالمثل إلى عودة الجولان السورية دون مزيد من الإبطاء. ويتعين على إسرائيل أن تطوي صفحة الشك والارتياب الماضية وأن تنظر إلى

المستقبل في جو من شأنه إيجاد الفرص والتحديات في منطقة يخيم عليها السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

منذ نشوب الأزمة المالية في شرق آسيا يتزايد التسليم بطبيعة مشكلة النظم المالية والاقتصادية العالمية القائمة، وضرورة إصلاحها الذي دعت إليه ماليزيا بشدة. وآمل أن تواصل مؤسسات بريتون وودز جهودها المبذولة في ذلك الاتجاه، حتى مع انتهاء عواقبها بالنسبة للاقتصادات الآسيوية المتضررة التي أخذت الآن في الانتعاش. ومن دواعي الفزع ما تقترحه بعض الدوائر من أنه بانتهاء الأزمة لم يعد الإصلاح عاجلا ولا حتى ضروريا. وبالنظر إلى اتساع نطاق العضوية في الأمم المتحدة ليشمل العالم بأسره، فإنها في وضع يتيح لها أن تسهم إسهاما هاما في الترويج لعملية الإصلاح، لا سيما في سياق الحوار والتفاعل المتزايدين بينها وبين تلك المؤسسات. وليس هناك ما هو أشد حماقة أو افتقارا للمسؤولية من انتظار أن تستفزنا للعمل جولة أخرى من هجمات المضاربة بالعملات.

وفي التجربة الأليمة التي مر بها شرق آسيا تذكرة قوية بالآثار السلبية للعولمة على البلدان النامية. ومع أن العولمة حتمية وفي طريقها لأن تصبح سمة دائمة من سمات النظام الدولي الجديد، فإنها أبعد ما تكون عن توفير حل لجميع المشاكل. بل إن ''تقرير التنمية البشرية'' الصادر عن الأمم المتحدة يشير إلى أن العولمة أدت إلى تهميش كثير من البلدان النامية، الأمر الذي ترتب عليه تفاوت متزايد في الإنجاز الاقتصادي بين الأمم. ولا غرابة في هذا الاستنتاج، بالنظر إلى افتقار النظام الاقتصادي الدولي القائم إلى الإنصاف وإلى التفاوت في سبل الوصول إلى التكنولوجيا.

ومع كل المنافع التي يمكن أن تتمخض عنها العولمة، فمن المحتمل أن تُحدِث من الأذى في هيئتها غير المقيدة أكثر مما تُحدث من الخير للاقتصادات الصغيرة الضعيفة، في الأجل القصير والمتوسط على الأقل، ما لم تتخذ التدابير لحمايتها. فلن تأتي بالتجارة الحرة وإنما بتبادل غير منصف أو عادل، يتمثل في تدفق رأس المال والسلع والخدمات إلى الداخل من الشمال المتقدم نموا، في مقابل تدفق الصرف الأجنبي العسير المنال إلى خارج بلدان الجنوب الفقيرة. ومن شأن فكرة تساوي شروط المنافسة، وهو المبدأ المحوري للعولمة، الإبقاء على الأوضاع الحالية الجائرة حفاظا على مصلحة الاقتصادات القوية المتقدمة النمو على حساب اقتصادات العالم النامي الضعيفة. أي أنها لن تكفل سوى استمرار سيطرة الأقوياء على الضعفاء.

ولكي يعتنق الجميع العولمة دون تحفظ، لا بد من وجود قواعد أساسية معينة لتنظيم مباشرة التجارة الحرة في السلع والخدمات ضمانا لتحقيق تبادل منصف بين شركاء غير متساوين يقوم على افتراض تحقيق المكاسب لجميع الأطراف. وينبغي في الوقت ذاته تطبيق مبدأ الشفافية على الجميع، بحيث يشمل تجار العملات والمتلاعبين بالأسواق، وهم الآن معفون من هذا الشرط فضلا عن الإعفاء من دفع الضرائب. وإلى أن تتخذ هذه التدابير، وما لم يتم اتخاذها، فسينظر العالم النامي إلى العولمة بوصفها مذهبا استحواذيا ابتدعته الدول الغنية من أجل استغلال الدول الفقيرة وإخضاعها.

ومما يرسخ ذلك الانطباع عدم التسامح مع الآراء المخالفة من قِبَل بعض الجهات المروجة للعولمة في غمرة حماسها لفرض نهج موحد إزاءها. وينبغي أن يتاح للبلدان النامية أن تسعى في العولمة بالسرعة التي تلائمها، تمكينا لها من استحداث الهياكل الاجتماعية والمؤسسية اللازمة لتمام الإفادة من هذه العملية مع تقليل أثرها السلبي إلى أقصى حد. ذلك أن الثمن الذي يتعين دفعه مقابل العولمة حسب تفسيرها الحالي، وخاصة فقدان الاستقلال، ثمن تعده بلدان كثيرة باهظا بدرجة لا تستطيع تحمله. وليس هذا بالوقت

المناسب لإعادة النظر في مفهوم الدولة وسيادة الأمم إرضاء لاحتياجات الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات التي تمارس أعمالها عبر الحدود الوطنية.

ولكي نعد أنفسنا في الوقت نفسه لمواجهة الأثر الكامل المترتب على العولمة، يجب على البلدان النامية أن تنهض بالتعاون فيما بينها بروح التعاون الحق بين دول الجنوب وبعضها البعض، وعلى أساس من ''الشراكات الذكية'' المفيدة للطرفين، التي يشترك فيها القطاع الخاص. ومن شأن هذا أن ييسر تبادل الأفكار والخبرات فيما بينها بشأن عملية العولمة. ومن دواعي سرور ماليزيا أن تتقاسم تلك الأفكار والخبرات مع شركائها من البلدان النامية، وقد فعلت ذلك طيلة سنين عديدة في الماضي وذلك في سياق ''حوار لنكاوي الدولي''. ويسعدنا أن نرى أفريقيا تحاكي تلك الحوارات من خلال حوار جنوب أفريقيا الدولي. وحقيقة الأمر أن من المناسب للبلدان النامية في عالم المستقبل المتنامي التعقيد تطوير هذه الأشكال من التكافل عن طريق إقامة الروابط الاستراتيجية فيما بينها ومع البلدان المتقدمة النمو.

ويتعين على المجتمع الدولي من أجل المساعدة في عملية العولمة أن يضمن استمرار تلقي البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، للمساعدات الإنمائية تمكينا لها من الانفلات من قبضة الفقر المتوطن. بل يجب على المنظمة حقا، بالنظر إلى الصلة الجوهرية بين السلام والأمن والتنمية، أن تواصل تصدرها للجهود الإنمائية المبذولة على الصعيد العالمي، التي يعتمد عليها الكثير في هذا العالم. ويتحتم أن تضطلع الأمم المتحدة بمهمتها الإنمائية بقدر أكبر من القوة في وقت يتسم بالندرة المطردة في الموارد والزيادة السكانية إلى درجة الانفجار. هذا هو المجال الذي يمكن فيه للدور المستمر الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يُحدث أثرا حاسما بشكل خاص، بتوفير الموارد الإضافية وزيادة فعالية البرامج، لا سيما المقدّمة للدول الجزرية الصغيرة والدول غير الساحلية ودول أفريقيا، التي تراجع فيها الأداء الاقتصادي في بعض الحالات بدلا من أن يتقدم للأمام منذ حصولها على الاستقلال.

لقد تحققت مكاسب كبيرة في عدة بلدان أفريقية. إلا أن قدرة أفريقيا على النهوض من حالة الفقر المزمنة لا يمكن أن تتحقق إلا باستمرار المساعدة الدولية، بما في ذلك إعفاء تلك البلدان من ديونها الخارجية، التي بدونها سيظل العديد من تلك البلدان واقعا في شرك الحلقة المفرغة للفقر والعنف والكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. وفي هذا الصدد، تكرر ماليزيا التأكيد على دعمها القوي وتطلعها إلى عقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في عام ٢٠٠١، الذي سيضم كل أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك القطاع الخاص. إن عقد هذا المحفل أمر حتمي لأنه لا يمكن تحقيق أي تنمية دون التمويل الضروري لدعمها.

وإلى جانب قمة الألفية، ستبقى هذه الدورة للجمعية العامة في ذاكرتنا لقيامها بجملة أمور منها تمهيد السبيل للأمم المتحدة التي ستبزغ في نهاية المطاف لخدمة المجتمع الدولي، على الأقل في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت الذي ما زال يتعين أن تتخذ أنماط العلاقات المتغيرة فيما بين الدول شكلا نهائيا لها، وبينما نرى المستقبل أبعد ما يكون عن الوضوح، فإن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن من المحتمل أن تضطلع الأمم المتحدة بدور جوهري متزايد في عالم الغد الذي يتزايد تشابكا وترابطا. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمنظمة أن تستمر في الطليعة في البحث عن حلول للمشاكل العالمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية البرتغال معالي السيد خايمي غاما.

السيد غاما (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نصا بالانكليزية): بسعادة بالغة أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذه الجمعية الألفية. كما أشيد بالرئيس الذي انتهت ولايته السيد ثيو- بن غوريراب، وأكرر التأكيد على إشادتنا بالأمين العام السيد كوفي عنان على بصيرته الثاقبة وعلى الطريقة الرائعة والشجاعة التي يؤدي بها واجباته.

لقد خاطب زميلي ممثل فرنسا هذه الجمعية العامة من قبل بالنيابة عن الدول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلدي يعلن مشاركته تماما في تأييد البيان الذي ألقاه.

وسوف أتطرق للحديث عن بعض القضايا التي تهم بلدي، البرتغال، بشكل خاص.

وكما قال رئيس وزراء بلادي هنا أثناء انعقاد قمة الألفية، فإن الأمم المتحدة تجد نفسها الآن عند نقطة تحول تتطلب منها بالضرورة أن تمعن التفكير في مستقبل المنظمة. وفي هذه الحقبة المتسمة بالعولمة المتزايدة، ينبغي لنا أن نعطي الأمم المتحدة الوسائل التي تمكنها من تنفيذ المهام التي عهدنا بها إليها، لتتحول المنظمة إلى ركيزة أساسية يقوم عليها مجتمع دولي متماسك ومتحد وأكثر استقرارا.

مع بداية الألفية الجديدة يواجه المجتمع الدولي ثلاثة تحديات كبيرة هي: تعزيز أعمالنا لصالح السلام، والإسهام في استئصال شأفة الفقر المدقع، وضمان الأحوال البيئية التي تفضي إلى إدامة الحياة على الكوكب الأرضي.

ويدلل الاستخدام المتزايد لعمليات حفظ السلام خلال العقد المنصرم، وهو أمر شجعناه بشكل خاص، على أهمية هذه العمليات. وتبين لنا النتائج التي حققناها في القارات الخمس بشكل مؤكد أننا اخترنا الطريق الصحيح. ولمواصلة هذا الجهد بشكل فعال، لا بد من أن نضع تحت تصرف الأمم المتحدة الموارد اللازمة، سواء كانت مالية أو تقنية أو مدنية أو سياسية أو عسكرية.

وتتمثل القدرة الموثوق بها لحفظ السلام في حد ذاتها رادعا للصراعات، وبالتالي فإنها تعد جزءا لا يتجزأ من النظام العالمي لمنع الصراعات، الذي ينبغي أن تكون الأمم المتحدة مكونا أساسيا فيه. وفي هذا الصدد، رحبت البرتغال بارتياح بتقرير الإبراهيمي حول عمليات حفظ السلام. ونعتقد أن قائمة التوصيات الواردة فيه تشير إلى الطريق الذي يؤدي إلى عملية الإصلاح التي ستعزز قدرة الأمم المتحدة في مجالات منع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. وينبغي لنا أن نستفيد من الزخم الذي تولد، وأن نركز الاهتمام على تحقيق نتائج ملموسة خلال عام أو عامين.

إلا أنني أود أن أؤكد أن بعض القضايا الحاسمة ستكون دائما ذات طبيعة سياسية. ولا بد لنا من أن نستجمع الشجاعة اللازمة لتوسيع نطاق مسؤوليات الأمم المتحدة. دعونا لا نخدع أنفسنا. وكما أعلن الأمين العام كوفي عنان، فإن التدخل أصبح وظيفة من وظائفنا. واسمحوا لي أن أذهب أبعد من ذلك فأقول إن من واجبنا أن نفعل ذلك – أي أن نتدخل في الوقت المناسب بطريقة فعالة وعلى أساس القانون الدولي.

إن البرتغال على استعداد لأن تفعل ذلك، كما بينت في الماضي. وقد شاركنا في عمليات حفظ السلام في موزامبيق وأنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغواتيمالا، وتشارك اليوم في بعثات الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والبوسنة وكوسوفو والصحراء الغربية، بما يزيد على ١ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام. وتعتبر البرتغال حاليا المساهمة الأكبر الحادي عشر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي المساهم الأول فيما بين شركائها من الاتحاد الأوروبي.

وخلال رئاسة البرتغال للاتحاد الأوروبي، أعطينا زخما حاسما لإنشاء قدرات الاتحاد الأوروبي للتدخل، التي نرى أنها تقدم لخدمة السلام والتعاون على الصعيد الدولي. وفي عام ٢٠٠٣ سيكون تحت تصرف الاتحاد الأوروبي قوة تضم ما بين ٥٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ فرد من العسكريين، سيضاف إليها ٥ ٠٠٠ شرطي، فضلا عن هيكل مدني لإدارة الأزمات.

وستستمر العناية بهذا الجانب من أنشطة البرتغال الخارجية، كما أن الأهمية التي نوليها له تتجلى أيضا في ترشيحنا لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٠٢.

في دنيا معولمة يصبح وجود أوجه عدم تماثل كبيرة في المجال الاقتصادي عاملا للتوتر والصراع الدائمين. والواقع أن نصف سكان العالم يعيشون على ما دون دولارين في اليوم للفرد.

وتتيح لنا بداية الألفية فرصة لنؤكد مجددا إرادتنا لمكافحة الفقر واستئصاله على صعيد عالمي. وربما تكون هذه نظرة طوباوية في هذه المرحلة، إلا أنها يمكن أن تصبح هدفا قريب المنال بجهودنا المشتركة.

الوقت الذي يستغرقه كل بيان من هذه البيانات في الجمعية العامة يموت فيه نحو ٣٠٠ طفل ممن لا تتجاوز أعمارهم سنة واحدة. فهل هذا أمر مقبول؟ إن الإجابة بالطبع لا. وهل يمكن أن تكون الموارد البشرية والمالية اللازمة لمكافحة هذه المأساة كبيرة إلى الحد الذي يجعلنا نركن إلى السكوت وقبول هذا الأمر الواقع؟ إن الإجابة هنا أيضا هي لا. لقد كان من الممكن تجنب هذه الوفيات من خلال إدارة أفضل ودون زيادة في الموارد. إن الصحة، شأنها شأن التعليم، ينبغي أن تكون من القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للمساعدة الإنمائية.

ومن الأمور الجوهرية أن نضم الجهود والسياسات والصكوك. ولا بد من أن تستكمل المساعدة الإنمائية المباشرة بآليات لحسم المشاكل التي طال أمدها التي تواجه البلدان الأكثر فقرا من خلال إصلاح المؤسسات التنظيمية للنظام المالي والاقتصادي العالمي ومن خلال اتفاقات تسمح بدخول منتجات البلدان الفقيرة في أسواق البلدان المتقدمة النمو بغير حواجز تجارية.

وأود أن أؤكد بشكل خاص على أهمية تطوير آليات التعاون الإنمائي بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، أي إعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن نجعل من أولوياتنا إعادة تحديد دور كل مؤسسة وتجنب أي ازدواجية للجهود في أي ميدان يجب أن تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور قيادي.

ومن المهم بنفس القدر أن نعطي مسؤولية للبلدان المتلقية للمعونات بمطالبتها بأن تستخدم الأموال التي تحصل عليها استخداما كفؤا أو مطالبتها بحسن الإدارة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن محاربة الفساد ينبغي أن تكون من أولويات جميع حكوماتنا.

إن إعلان الألفية يقول بوضوح إن التحدي الرئيسي الذي نواجهه اليوم هو أن نضمن أن تصبح العولمة واقعا حيا إيجابيا لسكان العالم كله لا عاملا جديدا للاستبعاد.

إن الأمم المتحدة وحدها هي التي بوسعها أن تعزز الشراكة من أجل التغيير التي يشير إليها كوفي عنان في تقريره المعنون ”نحن الشعوب“.

ومن المؤسف أن الفقر يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بالإصابة بالعدوى والأمراض المعدية. مثل الإيدز والملاريا والدرن، التي تتسبب في ملايين الوفيات كل عام، وهي في حالة أفريقيا، تدمر جيلا بأسره وتهدد بشكل خطير التنمية في المستقبل. وبات من الضروري للغاية، أكثر من أي وقت

مضى، أن نعبئ طاقات المجتمع المدني والمؤسسات والمجتمع الدولي على اتساعه لمكافحة العدوى والأمراض المعدية. ولقد اتفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مؤخرا في لشبونة، على تعزيز تعاونهما في مكافحة هذه الآفات.

وفيما يتعلق بالبيئة، علينا أن ندرك دائما أن النمو الاقتصادي والتقدم لا يجوز تحقيقهما بصرف النظر عن الثمن، لا سيما على حساب المستقبل. ولا بد أن تواصل الأمم المتحدة التوجيه فيما يتعلق بالمسائل البيئية، كما اعتادت أن تفعل منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢. ولكن ردود فعل الدول كانت هزيلة، بل إنها كانت أشد هزالا عما التزمنا بالقيام به في بياناتنا السياسية بل وفي المعاهدات الدولية. وعلينا ألا نخدع أنفسنا: في هذا المجال الهام والاستراتيجي تؤدي الأمم المتحدة دورا أساسيا، على نحو ما أعيد تأكيده في إعلان الألفية، ولكن الدول وحدها هي التي يمكن أن تحقق النتائج. وهذه ليست بالمهمة التي يمكن أن توكل للأمم المتحدة من الباطن.

وهنا يتعين على المجتمع المدني أن يستعمل كل ما لديه من نفوذ، لممارسة الضغط على الحكومات التي تعتقد أنها يمكن أن تتعامل مع القضايا البيئية عن طريق التلاعب، كما لو كانت مجرد مسائل تتعلق بالسيادة. وليس بإمكاننا أن نواصل التفكير بهذه الطريقة. فالاحترار العالمي يؤثر علينا جميعا. ولمواجهة هذه المشكلة المشتركة، فإننا بحاجة للعمل الجماعي على نطاق عالمي.

والبرتغال بلد مرتبط بالمحيطات لأسباب تاريخية وسياسية، ولهذا فإننا نسلم بأهمية المحيطات سواء للنظام الإيكولوجي للأرض أو لتجديد موارد الطاقة الحيوية لمعيشة الملايين من البشر. ونرحب ببدء العملية الاستشارية غير الرسمية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، ونعلق أهمية خاصة على المناقشات الخاصة بالبحوث العلمية بشأن المسائل البحرية.

اسمحوا لي أن أتكلم بإيجاز عن مبادرة يعلق بلدي عليها أهمية كبرى. في وارسو، في حزيران/يونيه، صادقت مجموعة مؤلفة من أكثر من ١٠٠ بلد توحدها المعتقدات المشتركة على إعلان معنون ”نحو مجتمع الديمقراطيات“. وقد سلم المشاركون بأنه لا يوجد نموذج وحيد يحدد كيفية احترام إرادة الشعوب. وسيقوم مجتمع الديمقراطيات بدور في توحيد جهود جميع البلدان التي تؤمن بأن النظام الديمقراطي النيابي هو النظام الأمثل لتحقيق ذلك الهدف.

وأود الآن أن أتكلم عن بعض المسائل الإقليمية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبلدي. إن أفريقيا تتمتع بأولوية كبرى في السياسة الخارجية البرتغالية. وأثناء رئاسة البرتغال للاتحاد الأوروبي عقدت أول قمة أفريقية أوروبية، بناء على اقتراح من البرتغال. وقد فتحت القمة آفاقا جديدة للعلاقة بين أوروبا وأفريقيا ستجعل من الممكن بالتأكيد القيام بعملية مشتركة من التفكير في التحديات والمشاكل التي تواجهها القارتان. وستعقد القمة الأفريقية الأوروبية الثانية في لشبونة في عام ٢٠٠٣.

ويعد غرب أفريقيا في الوقت الحالي أحد شواغلنا الرئيسية المتعلقة بالقارة. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى الحالة في كازامانس في السنغال؛ والصراع الأخير في غينيا – بيساو، الذي لم يبرأ البلد منه سوى الآن؛ وإلى الصراعين الخطيرين في سيراليون وليبريا؛ ومشكلة اللاجئين من هذه البلدان وآثارها على غينيا؛ وعدم الاستقرار على طول حدود هذه البلدان كافة.

إن استمرار هذه الصراعات والتوترات واحتمالات انتشارها يهدد تهديدا خطيرا أمن المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا بكاملها، مما قد تترتب عليه آثار سياسية

واقتصادية وإنسانية خطيرة. ولذلك فمن الضروري أن يولي المجتمع الدولي اهتماما أكبر لهذه المنطقة الحساسة من أفريقيا بينما لا يزال الوقت متاحا.

وفيما يتعلق بأنغولا، فإننا نأسف أسفا عميقا لاستمرار الحرب، التي نرى أنها ترجع إلى حد كبير إلى عدم تنفيذ اتفاقي السلام في بيسيس ولوساكا، وإلى انتهاك يونيتا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي رأينا، أن هذين الصكين ما برحا نقطة مرجعية لتسوية الصراع في أنغولا بطريقة سياسية. ونرحب بتشديد نظام الجزاءات على يونيتا ونكرر التأكيد على تعهدنا بالتعاون مع لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. ونعتبر أن وجود الأمم المتحدة في أراضي أنغولا ما زالت له أهمية أساسية، سواء من منظور إنساني أو منظور سياسي. وبهذا فقط يمكن للأمم المتحدة أن تتدخل بسرعة لدعم أي حل سياسي قد يبرز. وأرحب باعتزام حكومة أنغولا إجراء انتخابات في عام ٢٠٠١. إن النهوض بقيم التسامح والحوار وبالمبادئ الديمقراطية أمر جوهري لضمان السلم الدائم.

بعد عام من إجراء الاستفتاء الذي سمح لشعب تيمور الشرقية بأن يمارس حقه في تقرير المصير، تواجه الأمم المتحدة تحديا جديدا ألا وهو: إدارة تيمور الشرقية في فترة الانتقال وإيجاد الأسس الضرورية لدولة ديمقراطية مستقلة جديدة ستكون في المستقبل عضوا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفي مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية – ونأمل أن تُقبل فيما بعد في عضوية الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٠١. لقد دعمت البرتغال تيمور الشرقية وستواصل دعمها لها على الدوام. وستصل مساعداتنا المالية لتيمور الشرقية، علاوة على مشاركتنا في العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة، إلى ما قيمته ٥٠ مليون دولار، وسنُبقي على هذا المستوى في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وما زال يتعين القيام بالكثير، ولكن القيادة المقتدرة لسيرجيو فييرا دي ميلو والقدرات الفذة التي يتمتع بها زنانا غوسماو تتيحان لنا أن ننظر إلى المستقبل بتفاؤل.

إن الأحداث المحزنة التي جرت في أتمبوا في ٦ أيلول/سبتمبر، والتي راح ضحيتها ثلاثة موظفين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جديرة بالإدانة الإجماعية من جانب المجتمع الدولي. وهي شاهد على ما تتمتع به أعمال الميليشيات في تيمور الغربية من حصانة. وبعد وقوع هذه الأحداث بيومين، مورست أنشطة أخرى من جانب الميليشيات على طول الحدود، مما أدى إلى مقتل ١١ شخصا، من الإندونيسيين هذه المرة، كانوا يساعدون مختلف المنظمات غير الحكومية والدولية. ونحن نرحب بالاستجابة السريعة من جانب مجلس الأمن واعتماده للقرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) واتخاذه قرارا بإرسال بعثة إلى تيمور الغربية لتقييم الموقف.

وقد أبدت الحكومة الديمقراطية الجديدة في إندونيسيا روح التعاون بوجه عام. ولقد آن الأوان لتحترم التزامها بإقرار القانون والنظام في تيمور الغربية، ونزع سلاح ميليشياتها وحلها. فاستمرار وجود هذه الميليشيات يزعزع استقرار العملية الانتقالية في تيمور الشرقية وهو إهانة للسلطات المدنية والعسكرية في إندونيسيا، ويشيع الاضطراب في النظام الديمقراطي لذلك البلد. ونحن على استعداد، من جانبنا، للعمل مع حكومة إندونيسيا لمساعدتها في حل هذه المشكلة. وبهذه الروح اقترح رئيس وزراء البرتغال هنا في الأسبوع الماضي ميثاق استقرار لتيمور الشرقية. وتمشيا مع هذه الروح سنشارك في القمة الرباعية التي ستعقد قريبا في جاكرتا، والتي ستجمع ممثلين رفيعي المستوى عن إندونيسيا وتيمور الشرقية واستراليا والبرتغال.

إن واجبنا في بداية الألفية الجديدة هو ضمان السلام، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، وترك عالم أفضل

للأجيال المقبلة. فبالديمقراطية وحدها تستطيع الحكومات الاستجابة لتطلعات مجتمعاتنا هذه. وأمم متحدة بعد إصلاحها وزيادة ديمقراطيتها ستكون قادرة على مساعدتنا لمواجهة هذا التحدي المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في أيسلندا، معالي السيد هالدور آسغريمسون.

السيد آسغريمسن (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم بحرارة بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الجمعية العامة. إن فنلندا صديق حميم وشريك في مجتمع دول الشمال. ونحن نتمنى لكم النجاح في مهمتكم الصعبة ونتعهد لكم بالدعم الكامل من وفد أيسلندا.

إن إعلان الألفية يتضمن التزامات المجتمع الدولي في القرن الجديد. وبغية منع الصراعات والمحافظة على السلم والأمن الدوليين وجعل السلام هدفا يمكن تحقيقه في نهاية الصراعات المسلحة ينبغي أن نواصل تعزيز الأمم المتحدة والنظام القانوني الدولي برمته. لقد أيدت أيسلندا دائما إجراءات تخفيض الأسلحة وتحديد الأسلحة على نحو يمكن التحقق منه وستواصل تأييد المقترحات الواقعية لنزع السلاح التي تستهدف تحقيق الحد الأقصى من الأمن بأدنى حد من التسلح. ومن المثير للانزعاج أن نلاحظ المبالغ الهائلة التي تُنفق على التسلح في الوقت الذي يمكن فيه الاستفادة منها لتحسين حياة الملايين على نحو كبير.

واليوم، عندما تكون هناك حاجة واضحة لتقييم قدرة الأمم المتحدة على القيام بعمليات حفظ السلام. يتبين أن من الأهمية بمكان أن يكون لدينا أمين عام لديه معرفة عميقة بهذه القضية بحكم خبرته. وأود أن أحيي الأمين العام لاتخاذه المبادرة الخاصة بمطالبة فريق من الخبراء البارزين في هذا الميدان بتقييم الحالة وأرحب بتقرير الإبراهيمي. وينبغي تنفيذ توصيات هذا الفريق في أسرع وقت ممكن.

ومع أن بلادي ليس لديها قوات عسكرية فقد استطاعت أن تشارك في عمليات حفظ السلام. وقد فعلت ذلك في البلقان بتوفير العاملين في المجال الطبي ورجال الشرطة والخبراء في مجال القانون، والإعلام وحقوق المرأة. ولاحظنا باهتمام التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي بشأن الجوانب غير العسكرية لعمليات حفظ السلم. وسندرس هذه التوصيات بعناية خاصة ونحن ننظر الآن في كيفية تعزيز إسهامنا في حفظ السلام في المستقبل.

يذكر التقرير أن التعبيرات عن الدعم العام في شكل بيانات وقرارات لا بد أن تتبعها أعمال ملموسة. وسنأخذ هذه الكلمات الحكيمة مأخذ الجد في سياستنا.

وعند التحضير لجمعية الألفية شجع الأمين العام الدول الأعضاء على أن تشارك بشكل فعال في الإطار القانوني الدولي بالانضمام إلى عدد من الصكوك القانونية، ومن الصكوك التي قررت أيسلندا الانضمام إليها الاتفاقية الخاصة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية في المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ومن سوء الحظ أن المجلس ليس انعكاسا صحيحا للتغيرات الهائلة التي حدثت في الساحة الدولية منذ إنشائه. ولضمان مصداقية المجلس في السنوات المقبلة لا بد من الإسراع بعملية إصلاحه.

إن قواعد القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول أصبحت الآن مستقرة تماما، وينطبق نفس الشيء أيضا في ميادين حقوق الإنسان والقانون الإنساني. هذه القواعد تحدد حقوق والتزامات الدول والأفراد. بيد أن القواعد الأساسية لا تكفي إذا تعذر إنفاذها. وهناك آليات لضمان احترام هذه القواعد والامتثال لها، مثل الجمعية العامة

ومجلس الأمن وبعثات حفظ السلام. وحتى تكتمل هذه الآليات ينبغي أن يكون هناك نظام فعال لمحكمة دولية تقدم الذين ينتهكون هذه القواعد للمحاكمة وفي نفس الوقت تردع كل من تسوِّل له نفسه الخروج على هذه القواعد.

على هذا الأساس اعتقد أن أعظم الانجازات لتعزيز النظام الدولي في السنوات الأخيرة هو إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، واعتماد نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية. وقد صادقت أيسلندا على نظام روما وتشجع جميع الدول الأخرى على أن تفعل ذلك.

أرحب أيضا بالاقتراح الخاص بأن ندرج في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة موضوع التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. ولقد تشرفت برئاسة مجلس وزراء مجلس أوروبا في السنة الماضية. وبالتالي فإنني أدرك تمام الإدراك الإسهام الهام لهذا المجلس في السلم والاستقرار في أوروبا وخاصة في مجال حقوق الإنسان. لقد استجابت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبا ومنظمات أخرى، للموقف الخطير في البلقان عندما ضمت صفوفها وعملت معا لتيسير التعمير.

وفي كوسوفو لا بد أن يوقف العنف العرقي المدفوع بأغراض سياسية. ولا يجوز السماح للعناصر المارقة بأن تدمر الإمكانيات التي أنشأها المجتمع الدولي. وينبغي ألا يسمح لمجموعة عرقية بأن تفوز على حساب مجموعة عرقية أخرى. لقد أتيحت لأهل كوسوفو فرصة فريدة لبناء مجتمع عادل في المنطقة، مجتمع يمكن فيه احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لكل فرد ولكل مجموعة من الأقليات. وبالاستفادة من هذه الفرصة فقط يمكن لأهل كوسوفو أن يبنوا أساسا مستقرا لسلام واستقرار دائمين للأجيال المقبلة، ويصدق نفس الشيء على حالات مماثلة في أماكن أخرى في البلقان مثل البوسنة والهرسك.

لقد اضطلع المجتمع الدولي بمهمة كبيرة في بناء هيكل مدني جديد شامل داخل كوسوفو. وكان وضع نظام قانوني وإقامة أجهزة إعلام حرة مهمتين صعبتين. كذلك فإن الانتخابات التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ستكون اختبارا صعبا. ونأمل أن تتم هذه الانتخابات على نحو منظم وسلمي.

ومن المهم أن تشارك النساء في العملية السياسية. وفي هذا الصدد أود أن أحيي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للعمل الممتاز الذي يقوم به في كوسوفو، ليس فقط في الميدان السياسي ولكن أيضا في مكافحة العنف ضد المرأة وفي دعم مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية.

ولا يمكن أن نقلل من أهمية حقوق الإنسان في تحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل داخل البلدان وفيما بينها. لذلك من المهم رفض التنازلات في هذا الميدان، ويجب أن تظل أهدافنا رفيعة سامية.

ومجلس الأمن جدير بالثناء لمناقشته الأزمة الإنسانية الخطيرة والتهديد الأمني اللذين يشكلهما وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأيضا لتعرضه بالمناقشة لمسألة الأطفال والصراع المسلح. وقد أدت المناقشة في المجلس إلى تركيز اهتمام المجتمع الدولي على هذه المسائل ومهدت السبيل لقيام الجهات الأخرى باتخاذ التدابير اللازمة. وتؤثر كلتا هاتين المسألتين في الأطفال تأثيرا خطيرا للغاية. وأتوقع لهما أن يحتلا موقعا بارزا في جدول أعمال الدورة الاستثنائية التي ستعقد في العام القادم لمتابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وأرحب أيضا بقرار عقد

دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة الإيدز الهائلة والجهود الدولية التي تُبذل لمكافحتها.

ومما عزز حقوق المرأة بدرجة ملموسة اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العام الماضي. وقد وقعت آيسلندا هذا البروتوكول وتعد العدة للتصديق عليه.

لا يفوتني أن أندد بالمحنة الرهيبة التي تعانيها في أرجاء العالم النساء اللائي ما زلن يتعرضن لإساءات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تشويه الأعضاء الجنسية للأنثى والاتجار بالنساء، فضلا عن القيود الشديدة المفروضة على حريتهن في التنقل وحقهن في العمل.

وقد قام رئيس وزراء آيسلندا أثناء مؤتمر قمة الألفية بالتوقيع على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وترحب آيسلندا باعتمادهما وتأمل في أن يزيدا في تأمين حقوق الإنسان الخاصة بالطفل.

وعلينا أن نبذل مزيدا من الجهد في العمل من أجل القضاء على التمييز العنصري. ومن دواعي القلق أن يُلاحظ الاتجاه إلى زيادة العنصرية وكراهية الأجانب في بعض أجزاء من العالم، ومنها أوروبا. ويلزم مكافحة ذلك على جميع الأصعدة. ولا شك أن المؤتمر العالمي الذي سيُعقد في جنوب أفريقيا العام القادم سيؤدي دورا هاما في هذا الصدد. وتعرب آيسلندا عن ترحيبها بهذا المؤتمر وترى، في ضوء التاريخ، أن جنوب أفريقيا مكان ملائم جدا لعقده.

وكما جاء في تقرير الأمين العام المعنون ”نحن الشعوب“، ما زالت مكافحة الفقر تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الأمم المتحدة. ذلك أن من يعانون الفقر لا يجدون الفرصة لممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية. ولا يستطيعون الإفادة من الإمكانيات التي تتيحها العولمة. ويلزم أن نعكس مسار الاتجاه الراهن، على النحو الذي تقرر في مؤتمر قمة الألفية. غير أن ما يلزم عمله أكثر من ذلك. فالعولمة والتكنولوجيات الجديدة تتيحان فرصا كثيرة للحد من الفقر بمعدل أسرع كثيرا مما كان في الماضي.

لقد عكفنا على تعزيز تعاوننا الإنمائي، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف. فعلى الصعيد الثنائي ركزنا على مجموعة من البلدان الأفريقية وجعلنا بؤرة الاهتمام تعزيز مجالات صناعة صيد الأسماك والتعليم والصحة فيها، مع احتمال إحداث تغيير إيجابي في حياة السكان المعوزين. أما على الصعيد المتعدد الأطراف، فسوف نسهم عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وتستند معظم قراراتنا إلى عمليات للتوفيق يتعين بموجبها على كل منا أن يعطي قليلا من أجل التوصل إلى اتفاق. ومن الأهمية بمكان أن نراعي هذا، ليس فقط عندما نناقش الجوانب الفنية. وإنما أيضا عندما يحين الوقت لسداد المبالغ التي يجب علينا دفعها، سواء للميزانية العادية أو لميزانية حفظ السلام. ومن الأمور الحاسمة بالنسبة لجودة أداء هذه المنظمة أن يقوم جميع الأعضاء بدفع اشتراكاتهم كاملة، وفي مواعيدها، ودون أية شروط.

لقد حظيت محيطات العالم بمزيد من الاهتمام في الجمعية العامة في الأعوام الأخيرة. ونحن نرحب بهذا التطور. فاقتصاد آيسلندا قائم على استدامة المحصول المتحقق من الموارد البحرية الحية. ومن ثم تتسم صحة المحيطات والإشراف المسؤول عليها بأهمية حاسمة لنا. وقد عقدنا العزم في العام الماضي على تحسين تنسيق الأمم المتحدة في مجال شؤون المحيطات. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا بإنشاء عملية استشارية غير رسمية لمناقشة تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار. وسرني تنفيذ ذلك القرار بعقد الاجتماع الأول لهذه العملية في الربيع الماضي.

بيد أننا يجب أن نتوخى الحرص في سعينا للنهوض بالتنسيق والتعاون فيما بيننا في هذا المجال. إذ يجب التصدي للمسائل المتعلقة بالمحيطات على المستوى المناسب وبما يتمشى مع الحقوق والالتزامات المحددة في اتفاقية قانون البحار. فيتعين علينا احترام حق الدول في السيادة على مواردها الطبيعية واختصاص المنظمات الدولية القائمة احتراما كاملا. ويجب فوق كل شيء الحفاظ على سلامة هذه الاتفاقية. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الاتفاقية توفر الإطار القانوني الذي يتعين الاضطلاع في داخله بجميع الأنشطة التي تجري في المحيطات.

وللوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة دور هام تؤديه في الترويج لحفظ المحيطات واستخدامها المستدام. ومن المجالات الرئيسية في هذا الصدد الأبحاث العلمية البحرية. إذ يلزمنا مزيد من المعلومات الدقيقة ذات التوجه المتعلق بالسياسات عن حالة المحيطات. ومن شأن التنسيق لأجل تحقيق هذه الغاية أن يكون مهمة جديرة باهتمام العملية الاستشارية غير الرسمية الجديدة المعنية بشؤون المحيطات.

وعلى مشارف الألفية الجديدة تشتد الحاجة إلحاحا عن ذي قبل لكفالة حصول السكان في البلدان النامية، لا سيما في المناطق الريفية، على الطاقة بشكل ميسور ومستدام. فاليوم لا يتمتع نحو ثلث عدد سكان العالم بسبل الحصول عليها، ومن الواضح أن هذه الحالة تشكل عائقا خطيرا أمام تنمية هذه المجتمعات. وقد استطعنا في بلدي توصيل الطاقة المستدامة إلى جميع الأسر المعيشية في البلد. ونتبادل ما اكتسبناه من خبرة ومعرفة في هذا المجال مع البلدان النامية عن طريق برنامج الجيولوجيا الحرارية التابع لجامعة الأمم المتحدة، الذي يقع في آيسلندا وتموله حكومتي.

إن مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في عام ١٩٩٢ في ريو أوجد زخما لبناء مستقبل آمن للبشرية والحياة على الأرض تحت راية التنمية المستدامة. وقريبا سيجتمع زعماء العالم من جديد في مؤتمر عالمي ليتدبروا النجاح الذي أحرز في مواجهة هذه التحديات، التي حددها جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من اتفاقات ريو. صحيح أننا عجزنا بالفعل عن تلبية جميع التوقعات التي نشأت في ريو، ولكن لا يجوز إنكار ما أحرزناه من تقدم.

وقد حاز مفهوم التنمية المستدامة القبول حقا بوصفه استراتيجية توجيهية جوهرية في الشؤون البيئية والاجتماعية الاقتصادية. وفي بلدي، الذي يعتمد على مصائد الأسماك، نعتقد أننا أخذنا نحصد منافع نظام الاستخدام المستدام لمخزون السمك وذلك في شكل نظام بيئي مُعافى واقتصاد قوي. وقد ظلت الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لمنع تلوث المحيطات تزداد قوة ويمكن أن ننتظر بذل مزيد من الجهود، خاصة من أجل التحكم في التلوث البحري من المصادر البرية.

وفي اعتقادي أننا ينبغي لنا، عند تخطيط مسار للمستقبل، أن ننظر إلى قصص النجاح ونتعلم منها، بدلا من التركيز على العقبات التي نصادفها.فلنتخذ من الفاعلين، لا من أنبياء الشؤم، قدوة لنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد راشد عبد الله النعيمي، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): يشرفني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بخالص التهنئة والتقدير على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. ونحن على قناعة بأن خبرتكم في الشؤون الدولية

سوف تساهم في نجاحها، كما نشكر سلفكم معالي وزير خارجية ناميبيا الذي أدار بفاعلية أعمال الدورة المنصرمة.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام كوفي عنان لقيادته الحكيمة والجهود التي يبذلها من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن والاستقرار في العالم.

إن انعقاد مؤتمر قمة الألفية قبل أيام في هذا المحفل العالمي، جسد بكل وضوح الإرادة السياسية لقادة دول العالم من أجل التصدي بشكل فعال للمشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي، مثل انتشار الأسلحة المحظورة والنزاعات وتزايد حالات الفقر والديون، وغيرها من القضايا المصاحبة والعابرة للحدود الوطنية كالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والتلوث البيئي والانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، والتباينات الناتجة عن العولمة وتكنولوجيا المعلومات.

إن النتائج الناجمة عن هذه الأوضاع السائدة عززت إدراكنا أكثر من أي وقت مضى بأهمية الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز سيادة القانون الدولي وتسوية النزاعات بالوسائل والطرق السلمية واحترام مبدأ المساواة وحق تقرير المصير، وتوثيق روح التعاون والتسامح ما بين الثقافات والمعتقدات والموروثات الحضارية المتنوعة، تحقيقا للأمن والاستقرار والتنمية البشرية المنشودة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تؤكد مجددا ترحيبها بالمعاهدات الحدودية الموقعة بين الأشقاء في المملكة العربية السعودية وكل من دولة الكويت وجمهورية اليمن، لاعتبارها حدثا سياسيا وتاريخيا هاما من شأنه أن يعزز تدابير بناء الثقة وعلاقات حسن الجوار، تطالب جمهورية إيران الإسلامية أن تحذو حذو هذه الدول الشقيقة، وأن تستجيب لمبادراتنا السلمية والداعية إلى الدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة وجادة لإيجاد حل سلمي لإنهاء احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أو القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

وفي هذا السياق فإننا نؤكد من جديد أن جميع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية من جانب واحد في هذه الجزر الثلاث، واستمرارها في بناء المنشآت العسكرية والمدنية عليها، هي تدابير باطلة ولاغية وغير شرعية ولا يترتب عليها أي حق قانوني مهما طال أمد الاحتلال. بل وتمثل انتهاكا للسيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عما تعلنه إيران من توجهات للحوار السلمي بالمنطقة.

وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على تكليف مجلس التعاون لدول الخليج العربية للجنة الوزارية الثلاثية المكونة من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر بالعمل من أجل وضع آلية للمفاوضات المباشرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، فإن إيران لم تتجاوب حتى الآن مع مساعي هذه اللجنة، الأمر الذي يحول دون استكمال تعزيز دعائم السلم والأمن في منطقة الخليج العربي.

ورغم انقضاء قرابة عشر سنوات على تحرير دولة الكويت فإن منطقة الخليج العربي ما زالت تعيش آثارها السلبية. وعليه لا بد من مواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية لرفع المعاناة عن الشعب العراقي. وندعو في نفس الوقت الحكومة العراقية للتعاون في استكمال التزاماتها، لا سيما المتصلة بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة الممتلكات الكويتية، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن الدولي.

كما نود أن نشدد هنا على أهمية احترام السيادة الوطنية والإقليمية والاستقلال السياسي لكل من الكويت والعراق ووحدة أراضيهما، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها، وبما يكفل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

لقد شهدت مسيرة السلام في الشرق الأوسط مؤخرا تطورات هامة بُذلت خلالها جهود كبيرة من أجل التوصل إلى حلول منصفة وعادلة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. وبالرغم من كل هذه المساعي، وما قدمه الجانب الفلسطيني من مقترحات مرنة وبنّاءة لإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية وجوانبها، ظلت الحكومة الإسرائيلية متمسكة بمواقفها المتمثلة في المماطلة والتسويف وعدم الالتزام بما تعهدت به في الاتفاقيات التي أبرمتها مع الجانب الفلسطيني.

وعليه فإننا وإذ نؤكد موقفنا المتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق وقيادته المتمثلة في السلطة الفلسطينية، ندعو مجددا لمواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية من قِبل راعيي عملية السلام ولا سيما الولايات المتحدة والدول الأخرى الفاعلة من أجل دعم وتعزيز المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لإيجاد التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية ولا سيما للقدس الشريف واللاجئين، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن وخصوصا ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا السياق أيضا نؤكد مجددا دعمنا المتواصل لموقف سوريا الشقيقة لاسترجاع أراضي الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧. وندعو المجتمع الدولي بمطالبة إسرائيل باستئناف المفاوضات على المسار السوري استنادا إلى قرارت الشرعية الدولية ذات الصلة، وبما يحقق السلام والاستقرار والنماء لكافة دول وشعوب المنطقة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، في الوقت الذي تجدد ترحيبها باستعادة لبنان الشقيق لأراضيه، تدعم جهود الحكومة اللبنانية لاستكمال بسط سيادتها على كامل ترابها الوطني.

كما وإننا في نفس السياق نؤيد مطالب الشقيقة ليبيا برفع العقوبات الاقتصادية عنها، ولا سيما بعد تنفيذها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأيضا نعبر عن ارتياحنا لنتائج مؤتمر المصالحة الصومالية الذي عُقد في جيبوتي مؤخرا، وندعو جميع الفصائل الصومالية لتعزيز الوحدة الوطنية في سبيل إعادة الأمن والاستقرار والتنمية الدائمة للصومال ومنطقة القرن الأفريقي.

إن تنامي المشاكل النابعة من استمرار الحروب والخلافات والتطهير العرقي في بعض مناطق القارة الأفريقية والبلقان وجنوب آسيا وأفغانستان وغيرها، يشكل مصدر قلق متواصل للمجتمع الدولي. وعليه فإننا نؤيد كافة الجهود الإقليمية والدولية المبذولة الرامية إلى معالجة هذه القضايا بالطرق السلمية. ونؤكد على أن التسوية العادلة والدائمة لها لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفر الإرادة السياسية اللازمة لدى الأطراف المعنية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، والتزامها في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

رغم الإجماع الدولي الذي تجسد في مؤتمر نزع السلاح والمحافل الدولية الأخرى والقاضي بضرورة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ولا سيما النووية منها، فما زال يساورنا القلق إزاء التقدم البطيء في هذا الشأن، خصوصا في وقت أصبحت فيه بعض الدول تتسابق على تكديس بعض أنواع هذه الأسلحة، لا سيما منها النووية والصواريخ البالستية، كأسلوب لمعالجة خلافاتها الإقليمية. إننا وإذ نعتبر

هـذه الإجـراءات تصعيـدا وإخـلالا بالتوازنـات الأمنيـة الاستراتيجية إقليميا ودوليا، لنطالب المعنيين بإعادة النظر في سياستهم المتبعة بهذا الخصوص، والعمل على إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية، وخصوصا في مناطق الشرق الأوسط والخليج العربي والمحيط الهندي. وعليه فإننا ندعو مجددا المجتمع الدولي إلى مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رغم ما يشهده الاقتصاد العالمي من متغيرات متعددة الأبعاد نتيجة لتحرير الأسواق والعولمة والتكنولوجيا الحديثة، فإن الفجوة الاقتصادية والاجتماعية ما بين الدول المتقدمة والنامية ما زالت قائمة وفي ازدياد وتفاقمت حالات الفقر والبطالة وتدهورت البيئة، وتراكمت الديون. لذا فإن انعقاد مؤتمر قمة الألفية وما صدر عنه من إعلان يبرز الأهمية الكبيرة التي توليها دولنا لهذه القضايا، الأمر الذي يحتم علينا جميعا العمل بجدية على تنفيذ ما جاء فيه من التزامات وتعهدات تجاه خلق بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر، والسماح لصادرات البلدان الأقل نموا للوصول بحرية إلى أسواق الدول الصناعية. ومن هنا فإنني أؤكد على عزم دولة الإمارات العربية المتحدة على دعم هذه الخطة والعمل على أن تكون هذه الفجوة بين الغنى والفقر أقل حدة. فدولة الإمارات العربية المتحدة لا تزال مستمرة في جهودها وبشكل متواصل في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من بلدان العالم، خاصة أفريقيا وآسيا، سواء كان ذلك عن طريق المشاركة المباشرة في تمويل تلك المشاريع أو من خلال دعم الجهود الدولية والإقليمية لبلوغ تلك الأهداف.

ختاما، إن تعاظم أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، والتي تشكل أولى ضمانات الاستقرار السياسي الذي ننشده، يستدعي تطوير آليات التعاون الإقليمي والدولي وفي مقدمتها الأمم المتحدة. وعليه فإننا ندعو إلى مواصلة جهود الإصلاح والتطوير لهياكل المنظمة الدولية، لا سيما مجلس الأمن والجمعية العامة لتكون أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات المتسارعة في العلاقات الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فيليبب بيريز روكي، وزير الشؤون الخارجية في كوبا.

السيد روكي (كوبا) (تكلم بالاسبانية): إننا نعيش في لحظة حاسمة من تاريخ الجنس البشري. فبعد مضي أكثر من نصف قرن على تأسيس الأمم المتحدة، وعلى أعتاب ألفية جديدة كان من المفروض أن تبشر بحقبة من السلام بين الأفراد والتضامن بين الدول والمزيد من الرفاهة لأشد الناس فقرا، نواجه بدلا من ذلك الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية الأكثر خطورة وتعقيدا في تاريخ الجنس البشري.

إن توقعات السلام والاستقرار والتعاون التي أطلقتها في جميع أنحاء العالم نهاية الحرب الباردة أبعد من أن تصبح حقيقة. كما أن ظهور عالم أحادي القطب تَقدر فيه دولة عظمى واحدة على السيطرة على الساحة الدولية عسكريا بصورة أبعد من أن تعني أمنا أكبر لشعوبنا، ينذر باقتراب مرحلة جديدة تسود فيها سيطرة تلك الدول العظمى الوحيدة – التدخل المباشر أو المستتر تحت ستار الإجراءات متعددة الأطراف، وانعدام الأمن للبلدان الصغيرة، والأنانية كإطار سلوكي في العلاقات الدولية ومحاولة تجاهل مبادئ المساواة بين الدول، والسيادة الوطنية، وتقرير المصير، وعدم التدخل، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتسوية المنازعات من خلال الوسائل السلمية – وهي مبادئ شكلت حجر الزاوية للأمم المتحدة.

كما أننا نعيش في عالم يتميز بالاستغلال والعوز الفظيع لأكثر من ١,٣ بليون إنسان يتساءلون، وهم يعانون يوميا دون أن يفقدوا الأمل في حياة أفضل لأطفالهم، عما إذا كانت ستظل لدينا أسبابا كافية لإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره على النحو الذي أعلنه مؤسسو الأمم المتحدة قبل أكثر من خمسة عقود.

وحاليا تعد محاولات فرض ما يسمى بحق التدخل الإنساني أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين. فنحن جميعا نعلم أن المجموعة الصغيرة من البلدان المتقدمة النمو – بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها ممن يملكون القوات القوية – التي تحاول فرض هذا المفهوم الخطر في مناقشات وقرارات منظمتنا، لا يوجد ما تخشاه من عواقب الاعتراف بمثل هذا الحق في العلاقات الدولية. فتلك المجموعة، الحافة الأوروبية – الأطلسية، المعرَّفة بمنظمة حلف شمال الأطلسي، ليست، مثلنا، الموقع المحتمل لأعمالها العدوانية، كما أن المذهب الاستراتيجي الجديد لهذا الحلف لا يستهدفهم وإنما يستهدفنا نحن البلدان الفقيرة.

ويجب أن تتوقف الإجراءات الموجهة نحو تجزئة البلدان والأمم، ونحو إعادة احتلال الأراضي، ونحو إعادة إنشاء مناطق النفوذ. والسابقة الأخيرة لشن الحروب المميتة ضد السكان العُزل حتى بدون التشاور مع مجلس الأمن، لا تعد فقط انتهاكا صارخا للميثاق، ولكنها أيضا جر العالم مرة أخرى إلى حالات مثل الحالة التي راح ضحيتها ٤٠ مليون نسمة في حرب واحدة.

وكم من الحروب يجب أن تُشن ضد البلدان الصغيرة الفقيرة قبل أن ندرك ضرورة احترام الميثاق والمشاركة في عملية متعمقة للتحول إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية؟

وهل من الممكن أن ينخدع أولئك الذين يدعمون الآن بلغة تهديدية محاولاتهم للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى بفكرة أن مشاكل التخلف الخطيرة، والآثار المترتبة على الاستعمار، والجوع، والأمراض، وعواقب النهب الدائم لبلدان العالم الثالث – وهي السبب الحقيقي للصراعات الحالية – يمكن حلها باستخدام القنابل الذكية؟

أليس من التناقضات حقا أن تنوي القوى الغربية – في الوقت الذي تستحدث فيه وسائل قتل جديدة وحتى أكثر تعقيدا – أن تمنع البلدان الفقيرة من استخدام الأسلحة الخفيفة التقليدية الضرورية لدول تعيش مثل كوبا، تحت التهديد الدائم للعدوان العسكري؟ كفى هذا النفاق والسلوك الخدّاع. إن العالم سيكون أكثر أمنا إذا حدث نزع السلاح الشامل والتام، بما في ذلك، وبصفة خاصة، نزع السلاح النووي. ويتعين أن يأتي يوم تتلاشى فيه الأسلحة الخفيفة، عندما يجب أيضا التخلص من الأنواع الأخرى من الأسلحة التقليدية الأكثر فتكا وخطورة التي تملكها حفنة من البلدان المتقدمة النمو – وخير البر عاجله. نعم، يجب القضاء على الألغام، ولكن يجب القضاء على تهديدات العدوان ضد البلدان الصغيرة قبل ذلك بوقت طويل.

هل سيكون كوكبنا، مصادفة، أكثر أمنا إذا نشرت الولايات المتحدة في النهاية نظام دفاعها المضاد للصواريخ المؤهل والباهظ التكاليف، والذي يخدع من خلاله حكّام ذلك البلد شعبهم بوعده بالحماية من الصواريخ في الوقت الذي لا يعرف فيه أحد حقيقة من أين يمكن إطلاقها؟

ولماذا لا تقوم الأمم المتحدة، بدلا من المتابعة الأليفة للعبة الموت الخطرة مع القوى الغربية، بتركيز انتباهها على الغرض، الذي يحظى بالضجيج وليس بالتحقيق، والمتعلق بتكريس قسط من المبلغ الذي يقارب ٨٠٠ بليون دولار، المستخدم حاليا على الإنفاق العسكري للنهوض بالتنمية ومحاولة إنقاذ ضحايا الحرب الصامتة التي تقتل، عاما بعد عام

من خلال المرض والجوع، أكثر من مليون طفل دون الخامسة من العمر في العالم الثالث؟

السلام على أية حال، لن يستتب إذا لم تكن هناك تنمية لأكثر من مائة من بلدان العالم الثالث التي تراقب حاليا، كضيوف من حجر، التبديد غير المسؤول للمجتمعات الاستهلاكية الغنية والأنانية والذي يلتهم مستقبل أطفالنا بصورة نهمة. إن الاتفاق على تخفيض عدد الفقراء الموجودين حاليا إلى النصف خلال ١٥ سنة مسعى مدهش بلا ريب، ولكن كيف سيحكم ذلك النصف على هدفنا إذا كُتب عليه أن يعيش في فقر مدقع طوال حياته؟

وماذا حدث للحق في التنمية الذي سبق أن أعلنته بجدية زائدة هذه الجمعية العامة ذاتها؟ ألا تعتقدون، يا زملائي الأعزاء، أن الوقت قد حان لكي نشرع بهدوء وثبات في إنقاذ قضية الحق في التنمية بوصفه من أولويات الأمم المتحدة؟ أليس هذا بالتحديد هو الوقت الآن – عندما لا يحاول أي شخص أكثر من ذلك بشأن الفشل الصارخ للسياسات التحررية المحدثة التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على بلدان العالم الثالث بعناد أساسي لصالح الشركات عبر الوطنية – الذي يجب أن تقوم فيه شعوبنا، المتحدة في تحالف كبير من أجل معظم الحقوق الأساسية، بانتهاز الفرصة للمطالبة بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة وبقيام هذه الجمعية العامة بالذات بدور حاسم أكثر بروزا في هذه الشؤون؟

ولماذا ينبغي لنا مواصلة السماح للتعاون الدولي بأن يتلاشى في الواقع الآن، في الوقت الذي تمس الحاجة فيه إليه؟ هل من حقنا أن نستمر، سنة بعد سنة، وبدون أي نتيجة ملموسة، في مناقشة حقنا في التنمية، الذي تطالب به شعوبنا، بينما نشاهد، ونحن متفرقون وهائمون، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يواصلان تجريد المنظمة من الصلاحيات التي خلعها عليها الميثاق؟ إن الذين فرضوا القرارات المدمرة مثل تلك التي تطلق العنان لخصخصة الموارد الوطنية في بلدان العالم الثالث وللتحرير العشوائي للحساب الرأسمالي – وبذلك يجري تيسير تدفق العملات الأجنبية الشحيحة إلى الخارج من البلدان الفقيرة التي، بسبب النفعية أو الخوف، لا تستطيع أن تناضل من أجل حقوق شعوبها – سيحاسبهم أبناؤهم والتاريخ.

وقد أظهر مرة أخرى مؤتمر قمة الألفية، الذي انتهى إلى نتائج إيجابية، أن الآثار المدمرة الناجمة عن فرض نموذج ليبرالي جديد في عالم بات يتصف بالعولمة تضر ضررا شديدا ببلدان العالم الثالث على وجه الخصوص. والحالة الاجتماعية الاقتصادية في هذه البلدان – وخاصة في أفريقيا – لا يمكن مطلقا الدفاع عنها. وأوضح المؤتمر كذلك أن الانفرادية والإكراه ليس لهما مكان في عالم يمثل فيه التضامن والتعاون الوسيلة الوحيدة الممكنة لتحقيق الخلاص للجميع.

وفي أعقاب مؤتمر القمة، لم تعد هناك شكوك: في أن الوقت قد حان الآن للعمل، ولاتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الفقر والتخلف الإنمائي اللذين تعاني منهما حاليا أغلبية البشر في العالم. وقد شرعت كوبا فعلا، وهي بلد فقير ولكن لديه ذخر كبير من رأس المال البشري، في الاضطلاع بالعمل. فالأعمال، وليست الأقوال، هي التي نحتاجها اليوم.

وقبل سنتين، وضعنا خطة شاملة للعناية الصحية يقوم في إطارها حوالي ٢ ٠٠٠ من الكوبيين العاملين في مجال العناية الصحية بتقديم خدمات مجانية في ١٦ بلدا من بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والآن بالنظر إلى المناشدة العاجلة من البلدان الأفريقية، نود أن نكرر تأكيد العرض الذي قدمه الرئيس فيدل كاسترو إلى الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والبلدان المتقدمة النمو خلال مؤتمر قمة الألفية،

للتعاون مع أفريقيا في مكافحة مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب وغيره من الأمراض الفظيعة التي تهدد حاليا بإزالة سكان قارة بأكملها من الوجود. وكوبا مستعدة لتقديم ما يصل إلى ٣ ٠٠٠ من الأطباء والمساعدين الطبيين الكوبيين للوفاء بهذا التعهد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن شأنهم أن يساهموا أيضا في التدريب الميداني للعاملين الأفارقة في الميدان الصحي. ولكن من الضروري أن تسهم البلدان الصناعية بقسطها وأن تقدم الأدوية والمعدات اللازمة للبرنامج. وإن أفريقيا تنتظرنا. وكوبا تقف على أهبة الاستعداد. وبقي الأمر الآن متوقفا على البلدان المتقدمة النمو.

وتمثل الديمقراطية في داخل البلدان هدفا تسعى إلى تحقيقه. وهذا قطعا يستحق الإشادة إذا ما روعي على النحو المناسب احترام تنوع الثقافات، والهويات، والتجارب التاريخية، وحقائق الواقع الوطني، والنماذج السياسية، وحق كل شعب في أن يعتمد باستقلالية تامة النظام الذي يرى أنه أنسب ما يلائمه. ولكن هل هناك حقا أي ديمقراطية في العلاقات الدولية حاليا؟ للأسف، لا.

ولكي نحققها، فلنعمل على وضع حد للهيمنة، وعلى دعم التنمية، واستبدال الأنانية بالتعاون، وأخيرا، احترام مقاصد ومبادئ ميثاق سان فرانسيسكو. ويجب علينا أن نضع حدا، الآن، لغطرسة القلة إذا كنا لا نريد أن تنهار الآمال المتعلقة بإقامة عالم يسوده العدل والسلم للجميع.

ولكي نحقق الديمقراطية، دعونا نكفل أن تسهم الأمم المتحدة حقا في بناء التضامن بين الأمم وليس في هيمنة قلة على الأغلبية الساحقة. دعونا نقف في وجه محاولة البعض ممارسة الضغط على الأمم المتحدة من خلال عدم سداد الأنصبة المتفق عليها. دعونا نرفض استخدام الأمم المتحدة لفرض نظام استعماري جديد. دعونا نطالب مجلس الأمن بأن يعمل بوصفه ممثلا للجميع، وليس كخادم لأحدهم. دعونا نمنعه من أن يدعي لنفسه سلطات لا يملكها، ويخرق بذلك ميثاق الأمم المتحدة ويعمل بدون الشفافية الواجبة وهو يقرر أمورا تتوقف عليها الحياة أو الموت.

وإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها يقتضي، كتدابير لا غنى عنها، إلغاء امتياز حق النقض الذي يثير الحنق وينطوي على مفارقة تاريخية؛ وزيادة عدد أعضاء المجلس بما يتناسب مع زيادة عدد الدول الأعضاء في المنظمة التي بلغت أربعة أضعاف؛ وتطبيق مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف على تكوين تلك الهيئة، أسوة بسائر الهيئات الأخرى؛ والوفاء بواجبها، على النحو الوارد في الميثاق ولكن يجري تجاهله عمليا، والمتمثل في رفع تقاريره إلى الجمعية العامة.

ولنكن واقعيين. إن إصلاح مجلس الأمن – ولن ألطف كلماتي – هو اليوم أبعد ما يكون عنا شأنه دائما فيما مضى. وينبغي لنا أن نعترف بأننا بعد سبع سنوات من الجهود العقيمة لم نستطع أن نتفق إلا على ضرورة زيادة عدد أعضاء المجلس فحسب. ولذا فإننا، في هذه المرحلة، نعتقد أنه ينبغي لنا على الأقل أن نعمل على زيادة العدد الكلي لأعضاء المجلس، الدائمين وغير الدائمين معا، لنكفل التمثيل العادل لبلدان العالم الثالث، كما كرر التأكيد على ذلك بقوة كمؤتمر قمة الألفية. وكيف يمكن توسيع مجلس الأمن بدون أن نضمنه عددا معقولا من الأعضاء الدائمين من العالم الثالث؟

قبل أربعين سنة، أعلن قائد ثورة ظافرة، باسم كوبا، من على هذه المنصة بالذات عن أحلام الأمل والعدالة الاجتماعية التي كافح الشعب الكوبي من أجلها حوالي قرن من الزمان. وكانت معظم الدول الممثلة الآن في هذه الجمعية

مستعمرات آنذاك. و لم يكن هناك كلام حينئذ - كما هو اليوم - عن إنقاذ أفريقيا، بينما كانت تُنهب بلا رحمة. و لم يكن قد حان الوقت بعد ليذهب مئات آلاف الكوبيين إلى الأراضي الأفريقية ليكافحوا من أجل حقوق شعوبها، ضد الفصل العنصري والمرض والأمية.

تلك هي الفترة التي شرعت فيها الولايات المتحدة في العمل على إطاحة الثورة الكوبية، التي بالتزامها بالعدالة الاجتماعية الاستقلال الحقيقي لشعبها، هددت من خلال قيمها، وأخلاقها ونموذجها، الهيمنة العلمانية التي كانت تمارسها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي بأكمله. تلك هي الفترة التي فُرض فيها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا - ذلك الحصار الذي أسفر، خلال حرب اقتصادية شرسة امتدت ٤٠ سنة، عن تشريعات مخزية، مثل قانوني توريسيللي وهلمز - بيرتون. وذلك هو الحصار الذي رفضته الجمعية العامة هذه لثماني سنوات متوالية، والذي لا يزال قائما بالرغم من رفضه على مستوى العالم واتضاح عدم موافقة شعب الولايات المتحدة عليه.

وعلى مدى هذه العقود الأربعة، قاوم شعبنا أعمالا تمتد من الضغوط السياسية ومحاولات فرض العزلة الدبلوماسية، إلى أقسى حملات الكذب، ومن التخريب والإرهاب إلى محاولات الاغتيال لكبار القادة، ومن الحرب البيولوجية إلى أعنف أشكال الحصار والحرب الاقتصادية، ومن تشجيع العصابات المسلحة إلى الغزو العسكري والتهديد بالتدمير النووي. واليوم، وباسم نفس الشعب الكريم والشجاع، يمكننا أن نقول مرة أخرى لأشقائنا في العالم الثالث، ولكل من يدافعون في أي مكان في العالم عن حقنا في الحياة والتنمية، إن كوبا الاشتراكية الثورية لن تتوقف على الإطلاق عن الكفاح من أجل تحقيق أحلام الجميع.

خطاب السيد سالم عبد القاسم صلاد حسن، رئيس الجمهورية الصومالية

اصطُحب السيد سالم عبد القاسم صلاد حسن، رئيس الجمهورية الصومالية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لفخامة السيد عبد القاسم صلاد حسن، رئيس الجمهورية الصومالية، أود أن أرحب بالرئيس، الذي شارك مؤخرا في مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة. ويسعدني أن ألاحظ أن الصومال تشارك مرة أخرى في مداولات الجمعية العامة بعد غياب طويل. وكما يدرك أعضاء الجمعية تماما، فقد اتفق المشاركون في عملية جيبوتي للسلام على تشكيل جمعية وطنية انتقالية انتخبت في وقت لاحق الرئيس عبد القاسم صلاد حسن، وقد أدى اليمين في احتفال أقيم في جيبوتي بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس.

وباسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة عبد القاسم صلاد حسن، رئيس الجمهورية الصومالية، وبأن أدعوه لإلقاء خطابه أمام الجمعية.

الرئيس صلاد حسن (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف وامتياز فريدان لي أن أتواجد بينكم هنا اليوم لمخاطبة دورة الجمعية العامة هذه. وفي هذه المناسبة السعيدة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم بالإجماع لهذا المنصب الرفيع. وبالنظر إلى خبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية، فإنني واثق من أنكم ستسهمون بنجاح في أعمال هذه الجمعية ومداولاتها.

واسمحوا لي أيضا، سيدي الرئيس، أن أشيد إشادة خاصة بسلفكم، سعادة السيد ثيو - بن غوريراب، وزير الخارجية في جمهورية ناميبيا، الذي أدار شؤون الجمعية بصورة ناجحة للغاية خلال فترة تقلده لمنصبه.

كما نعرب عن امتناننا العميق لأميننا العام القدير والنشط، سعادة السيد كوفي عنان، الذي أثبت أنه نموذج مثالي للقيادة، وذلك على كفاءته في إدارة أنشطة منظمتنا. وقد اضطلع في واقع الأمر بدور محوري في تعزيز مرامي المنظمة وأهدافها، وفي توطيد دعائم السلم، والاستقرار، والتعاون الدولي في جميع أرجاء العالم.

ويشرفني غاية الشرف، أن أخاطب هذه الجمعية اليوم في وجود زميلي وأخي، فخامة السيد إسماعيل عمر غيلة، رئيس جمهورية جيبوتي. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة خاصة بالدور الاستثنائي الذي قام به فخامته، وحكومة وشعب جيبوتي في مؤتمر المصالحة الوطنية الذي انتهت أعماله مؤخرا، في عرتا، ذلك المنتجع القريب من جيبوتي.

وعلى خلاف مؤتمرات المصالحة الصومالية الإثني عشر السابقة التي عقدت خلال السنوات العشر الماضية في عواصم مختلفة، فإن مؤتمر عرتا للمصالحة كان فريدا في نوعه، وأكثر تركيزا. ففي حين اعتمدت مؤتمرات المصالحة السابقة على محاولات للتوفيق بين الخلافات والتناحرات الشخصية لمختلف زعماء العشائر المتعطشين للسلطة، فإن مؤتمر عرتا، من جانبه، ركز أساسا على المشاركة البناءة لمختلف فئات المجتمع الصومالي وتفاعلها من قبيل زعماء العشائر التقليديين والسلاطين، والزعماء الدينيين، والمفكرين، والساسة، وممثلي مختلف قطاعات المجتمع المدني الصومالي. وحضر المؤتمر أكثر من ٢ ٠٠٠ مندوب من داخل البلد وخارجه، واستمرت المداولات لأكثر من خمسة أشهر.

وفي إطار هذه العملية التي اتسمت بالشفافية، تم التوصل إلى توافق في الآراء على جدول أعمال المؤتمر ومعايير المشاركة فيه، على أساس تمثيل متوازن ومنصف لمختلف العشائر في البلد. وبناء على هذا النهج الإبداعي، واصل المؤتمر أعماله. وقد أدى ذلك إلى اتفاق عام على اعتماد ميثاق انتقالي. وينص هذا الميثاق، في جملة أمور، على إنشاء الهيئات الدستورية الأساسية للجمهورية الثالثة لدولة الصومال وهي: الجمعية الوطنية، ومنصب الرئيس، ومجلس الوزراء وسلطة قضائية مستقلة. وتمشيا مع هذه التدابير الانتقالية، فإن الهيئة الأولى التي أرساها المؤتمر كانت الجمعية الوطنية. وقامت الجمعية الوطنية، بدورها، بانتخاب الرئيس بطريقة حرة ونزيهة، وفي حضور مراقبين وممثلين للمجتمع الدولي.

وقد حظيت نتائج مؤتمر عرتا للمصالحة بتأييد ساحق من شعب الصومال داخل البلد وفي الشتات. وانهمر على عرتا سيل من رسائل التأييد وتعهدات الدعم من جميع أرجاء البلد ومن الجاليات الصومالية في الخارج.

ونقيضا للفوضى والحرب الأهلية التي عمت الصومال طوال السنوات العشر الماضية، فإن تشكيل الجمعية الوطنية وانتخاب الرئيس جاء بمثابة عهد جديد من السلم والاستقرار، وخطوة أولى على طريق استعادة النظام والسلطة المركزية في البلد. وقد ترجم ذلك إلى واقع ملموس خلال زيارتي لمقديشو وبايدوا مؤخرا. فرد الفعل التلقائي لمئات الآلاف من المواطنين الذين رحبوا بنا في كل من المدينتين أبلغ دليل على أن هؤلاء يريدون أن يتركوا خلفهم سنوات الحرب الأهلية وأن يبدأوا عهدا جديدا من السلم والطمأنينة، والحكم الصالح، واستعادة سيادة القانون والوحدة الوطنية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد أن غالبية شعب الصومال في المناطق التي لم نتمكن من زيارتها، بما في ذلك المناطق الواقعة في شمال غربي وشمال شرقي البلد، يرفع لواء الالتزام المشترك، والتفاؤل بالوحدة وتقدم البلد في المستقبل.

وفيما يتعلق بأمراء الحروب والذين لا يزالون خارج عملية المصالحة، نعرب عن استعدادنا التام للدخول معهم في حوار سلمي، ونطالبهم بأن يعيدوا النظر في مواقفهم، وأن يستمعوا إلى صوت العقل، ويحترموا التطلعات المشروعة لشعب الصومال إلى تحقيق الوحدة الوطنية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإرساء السلام الدائم في جميع أنحاء البلد.

والتحديات التي تواجهها جمهورية الصومال اليوم تحديات ضخمة. وحكومة بلادي على استعداد للتصدي لتلك التحديات بنهج واقعي. ونفهم أن بلادنا تقف اليوم وسط أزمة ذات أبعاد خطيرة. وسنمارس الحيطة، والتعاطف، والموضوعية في معالجتنا لهذه الأزمة والتغلب عليها في نهاية المطاف.

ولقد حصل تدمير واسع النطاق للهيكل الأساسي الفعلي وللموارد في كل من الريف والحضر. ولم تذهب أجيال من الأطفال إلى المدارس طيلة عقدين من الزمن. وترك البلاد عدد كبير من موظفي الإدارة رفيعي المستوى والتقنيين المهرة. ولهذا، فإن دور المجتمع الدولي في مساعدتنا على بناء السلام، وإعادة التأهيل والتعمير، له أهمية حيوية بالنسبة لنا. وينبغي ألا يتوانى المجتمع الدولي عن بذل الجهود بصفة عامة بغية توفير المساعدة الإنسانية والإنمائية لجمهورية الصومال.

وسنجعل المهنيين والخبراء التقنيين الصوماليين داخل البلاد وخارجها يشاركون مشاركة فعالة في جميع برامج التعمير ومشاريعه. وسنوفر كذلك للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة جميع المساعدات اللازمة لكي تتمكن من الإسهام بفعالية في إعادة تأهيل البلد وتعميره.

وأود أن أؤكد أن حكومة بلادي ستولي أهمية خاصة في المستقبل القريب للمجالات التالية التي تتصف بالأولوية وهي: أولا، استعادة السلام، والاستقرار، والوحدة الوطنية، وتشكيل قوة أمنية فعالة لتوطيد ذلك؛ وثانيا، نزع سلاح الميليشيات ومخيماتها، وما يلي ذلك من إعادة تأهيل وتدريب في جميع منطق البلد؛ وثالثا، المحافظة على القانون والنظام من خلال إنشاء وكالات فعالة لإعمال القانون، ومحاكم ذات طابع مهني. وستعمل حكومة بلادي، في إطار تلك السياسة، على تشجيع وتوطيد السلام، والأمن، والوحدة في البلد بأسره.

وعلى الصعيد الدولي، نؤكد من جديد دعمنا المطلق لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها. ونتعهد بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وهي منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وسنصون ونعزز علاقاتنا بالاتحاد الأوروبي كذلك. ونود أن نفتح آفاقا جديدة للتعاون والعلاقات الاقتصادية مع المنظمات الأخرى، مثل مجلس التعاون الخليجي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وستعزز حكومة بلادي صلات تعاون قوية مع بلدان القرن الأفريقي والبحر الأحمر بناء على مبادئ الاحترام المتبادل، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وسنعزز الشراكة الاقتصادية، الحدود المفتوحة وخدمات الموانئ المشتركة بين بلدان القرن الأفريقي.

وختاما، يرجو وفد بلادي الجمعية أن تيسر اتخاذ قرار بعنوان ”تقديم المساعدة إلى جمهورية الصومال“ يتعلق بمجالات الاحتياج التالية: أولا، تقديم المساعدة العاجلة من الدول الأعضاء لإعادة التأهيل في الصومال وتعميرها؛ وثانيا، استئناف التعاون الاقتصادي المستمر مع المجتمع الدولي بصفة عامة، ومع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصفة خاصة؛

وثالثا، الطلب إلى وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة أن تضاعف جهودها من أجل توفير المساعدات المالية والمادية لشعب الصومال.

وأخيرا، أعرب عن عميق تقديري للأمم المتحدة على الدور الحميد الذي اضطلعت به في الجهود الرامية إلى تخفيف محنة شعب الصومال طيلة السنوات العشر الماضية. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا لجهود الهيئة الدولية في بحثها المستمر عن إيجاد حل لأزمتنا السياسية طيلة ذلك العقد، ولدعمها ومساعداتها الإنسانية المستمرة لشعب الصومال. وإنني على ثقة في أن الأمم المتحدة ستستمر في توفير الدعم لتحقيق تطلعات شعب الصومال إلى الاستقرار، والسلم، والتنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الصومال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد القاسم صلاد حسن، رئيس جمهورية الصومال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل فيل غوف، وزير الخارجية والتجارة في نيوزيلندا.

السيد غوف (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ كلامي بضم صوتي إلى أصوات الذين تقدموا إليكم، السيد الرئيس، بالتهنئة على انتخابكم. وأؤكد كذلك تعاون وفد نيوزيلندا معكم بالكامل وأنتم تضطلعون بواجباتكم الهامة.

وأرحب كذلك بانضمام توفالو، الدولة المجاورة لنا والصديقة، إلى الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي. وانضمام أربع دول جديدة من منطقة المحيط الهادئ في سنة واحدة يسهم في السمة العالمية الحقيقية للمنظمة.

تجري هذه المناقشة العامة في بداية قرن جديد وألفية جديدة. وقد طالب الأمين العام كوفي عنان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسخر القوة الرمزية للألفية في تلبية الاحتياجات الحقيقية والملحة للناس في جميع أنحاء العالم. وهذا هو الوقت الملائم الذي يجدر بنا فيه الالتزام من جديد بالمعتقدات، والقيم، والمبادئ التي أدت إلى إنشاء هذه المنظمة قبل ٥٥ عاما.

ونيوزيلندا، مثلها مثل الكثير غيرها من الأعضاء في المنظمة، دولة صغيرة تحاول أن تنظر إلى العالم نظرة تستند إلى المبادئ وتتسم بالاستقلالية. وفي عام ١٩٤٥، اضطلعنا في سان فرنسيسكو بدور نشط من خلال بيتر فريزر، رئيس الوزراء من حزب العمال في ذلك الوقت، في وضع إطار الميثاق الذي أعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد إيمانهم به هنا في الأسبوع الماضي.

ونحن ننظر دائما إلى صون السلم والأمن الدوليين، والمهمة العملية لحفظ السلام، بوصفهما الدورين الرئيسيين للأمم المتحدة. ونسهم الآن أكثر من أي وقت مضى في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور الشرقية. ويبرز هذا الالتزام الدعم التام للدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في بناء تيمور الشرقية بمشاركة شعبها، تكون مستقرة وديمقراطية وتتمتع بمقومات البقاء اقتصاديا. ويقوم بذلك موظفون غير عسكريين وموظفو المساعدات الإنمائية الذين قدمناهم لمساعدة التيموريين الشرقيين في إنشاء الأجهزة الضرورية.

وقبل ما يزيد على سنة واحدة بقليل، صوت شعب تيمور الشرقية بأغلبية ساحقة لصالح مستقبل مستقل، وكان لي شرف المشاركة في الفريق التابع لبعثة الأمم المتحدة في

تيمور الشرقية الذي أشرف على العملية الانتخابية. وما زلنا نذكر جو الرعب الذي أعقب الانتخابات بسبب أعمال الميليشيات المؤيدة للاندماج التي قامت بذبح الأبرياء وأجبرت الآلاف من التيموريين الشرقيين على اللجوء إلى تيمور الغربية.

وتم استعادة الهدوء والاستقرار بصورة نسبية في معظم أجزاء تيمور الشرقية. ونحن نتذكر هنا اليوم التضحيات التي قدمها حفظة السلام من استراليا وبنغلاديش ونيبال وبلدي الذين قدموا في الأشهر الأخيرة أرواحهم للمساعدة في تحقيق ذلك. ولكن الميليشيات تواصل تسلطها في مناطق الحدود على اللاجئين في تيمور الغربية. وما لم تتم السيطرة على تلك الميليشيات فسوف تؤدي إلى زعزعة استقرار تيمور الغربية وتيمور الشرقية على حد سواء.

إن قتل ثلاثة من العاملين في الشؤون الإنسانية التابعين للأمم المتحدة في أتامبوا بتيمور الغربية الأسبوع الماضي أثبط همتنا جميعا. ولقد تمكنت نيوزيلندا من الاستجابة بسرعة، إضافة إلى استراليا، لنداء الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة في إجلاء زملائهم والموظفين التابعين للمنظمات غير الحكومية من أتامبوا. وقدمنا طائرات هليكوبتر مع عناصر أمنية وطبية من قواتنا العاملة على الحدود مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وعملية الإجلاء الجوي هذه، التي حظيت بتعاون القوات الإندونيسية، كانت ناجحة. ولكن شعورنا بالألم والغضب حيال قتل ثلاثة من العاملين في مجال الشؤون الإنسانية التابعين للأمم المتحدة لم يتناقص.

لقد أصر مجلس الأمن، في قراره ١٣١٩ (٢٠٠٠)، على أن تقوم حكومة إندونيسيا بترع أسلحة الميليشيات وتسريحها على الفور لضمان تحقيق السلامة والأمن في مخيمات اللاجئين والعاملين في مجال الشؤون الإنسانية، ومنع شن هجمات عبر الحدود على تيمور الشرقية. ودعا أيضا إلى تقديم الأشخاص المسؤولين عن شن الهجمات على الموظفين الدوليين إلى العدالة. هذه التزامات مُلزمة، والعالم ينتظر اتخاذ إجراء لتنفيذها دون مزيد من الإبطاء.

وإضافة إلى إسهام نيوزيلندا في تيمور الشرقية، فإنها تسهم في الوقت الحاضر في ١٢ بعثة أخرى من بعثات حفظ السلام، بما في ذلك كوسوفو وعلى حدود سوريا، وإسرائيل ولبنان، وفي شبه جزيرة برفلاكا وفي سيراليون. وهناك أفراد من رعايا نيوزيلندا يعملون أيضا مع فريق رصد السلام في بوغينفيل، وفي منظمة القوة المتعددة الجنسيات في سيناء ومع قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة. وبفضل وعينا للتحديات العديدة التي تواجه الأمم المتحدة في تحمل مسؤولياتها عن حفظ السلام، نرحب كثيرا بتقرير الإبراهيمي. ونحن على ثقة من أن التوصيات الهامة التي يتضمنها التقرير سوف تدرس دراسة جادة وسريعة في أثناء دورة جمعية الألفية، بهدف تنفيذها في وقت مبكِّر.

وحسبما أشار تقرير الإبراهيمي، فإن سبب عدم نجاح معظم تلك العمليات في تحقيق أهدافها يكمن في الولايات وقلة الموارد في معظم الولايات الضعيفة المنوطة بها وقلة الموارد المتاحة لها. ونعرب عن قلقنا أيضا إزاء الميل نحو الاعتماد المفرط على ''تحالف الراغبين'' لتنفيذ العمليات التي ينبغي أن تضطلع بها الأمم المتحدة. ويفرض فشل بعض الدول الأعضاء في دفع أنصبتها المقررة في الوقت المحدد، بالكامل ودون شروط عبئا مستحيلا على المنظمة وعلى البلدان المساهمة بقوات. ونوافق على أن ثمة حاجة إلى إعادة النظر في جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ليصبح أكثر إنصافا وشفافية. وأية مراجعة له يجب أن تكون وفقا لمبدأ تقسيم النفقات على أساس قدرة الدول الأعضاء على الدفع وهو مبدأ قائم منذ فترة طويلة.

ولقد اتفق رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية على تكثيف جهودهم لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. وفي السنوات السبع الماضية من مناقشة هذه المسألة، اتضح مدى صعوبة هذه القضية، خاصة فيما يتعلق بطريقة توسيع المجلس. ولم يتم الاتفاق على هذا الجانب حتى الآن. ولكني متأكد من أن معظم الدول الأعضاء تتفق على أنه يجب أن يكون المجلس أكثر تمثيلا للعضوية في الوقت الحاضر فضلا عن ضرورة جعل أساليب عمله أكثر شفافية وجعل عملية اتخاذه للقرارات أكثر ديمقراطية. وإذا أريد إحراز تقدم بشأن إجراء عملية إصلاح شاملة، عندئذ يتعين تقديم تنازلات.

وجوهر أي عملية للإصلاح، برأي نيوزيلندا، لا بد من أن يتمثل في الحد من حق النقض، إن لم يكن بالمستطاع إلغاؤه بالفعل. وما فتئنا نتكلم عن هذا الأمر منذ عام ١٩٤٥، ونعتقد أنه بات أكثر أهمية اليوم. والأداة التي استخدمت قبل ٥٠ سنة لمنع الأعضاء الدائمين من استخدام المنظمة في إعلان الحرب بعضهم على بعض استخدمت في الآونة الأخيرة لتثبيط إرادة الأعضاء على نطاق أوسع. وأعتقد أن هناك اتفاقا واسع النطاق للغاية في الجمعية العامة على ضرورة التصدي لمسألة حق النقض بصورة عاجلة، كي يتسنى لمجلس الأمن أن يكون أكثر فعالية في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة.

إنني لم أقصد التصريح بأنه لم يتم إحراز تقدم على الإطلاق بشأن إصلاح المجلس. لقد اتخذت في الحقيقة بعض الخطوات الرئيسية للمضي قُدما في مشاركة غير الأعضاء في جلسات المجلس وجلسات إحاطاته الإعلامية. ونحن نعرب عن امتناننا لذلك. وأود أو أؤكد من جديد أيضا دعم نيوزيلندا القوي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، الذي ساهمت مداولاته في إحراز هذا التقدم. ونرى، أن الفريق العامل لا يزال المنتدى الملائم الذي يتم فيه بذل الجهود الهادفة إلى إصلاح المجلس، لأنه ضروري لسلامة المنظمة أن يحظى أي إصلاح بأكبر دعم ممكن ومقبول. وإصلاح المجلس مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للصفقات التي تتم خلف الكواليس.

ويتضمن إعلان الألفية بعض الإرشادات الهامة بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية ونظم الحكم الرشيد. فعلى سبيل المثال، يطلب إلى جميع البلدان أن تعزز قدرتها على تنفيذ مبادئ وممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات. وليس هناك توقيت أفضل من الوقت الراهن بالنسبة لمنطقتي، أي منطقة جنوب المحيط الهادئ، التي شهدنا فيها خلال السنة الماضية انهيار الديمقراطية ونظام الحكم في بعض البلدان إزاء النزاع على الأراضي وأوجه التباين الاقتصادي ونتيجة للتوترات العرقية.

ولا توجد حلول سهلة لبعض المشاكل التي تواجهها المنطقة، ولكن ثمة شيئا واضحا، وهو أن التصدي لتلك المشاكل لا يكون باعتماد أنظمة سياسية تميز ضد مجموعات عرقية معينة، مثلما سعا إليه البعض في فيجي هذه السنة. ومجرد القيام بذلك يؤدي إلى إحساس أعمق بالإحباط والاستثناء، وهو طريق يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار. والدول الصغيرة، لا سيما البلدان النامية الصغيرة مثل جيراننا في منطقة المحيط الهادئ، تواجه تحديات معينة بسبب العولمة. وهي ضعيفة بصورة خاصة إزاء العوامل الخارجية. ونحن بحاجة إلى إيجاد وسائل جديدة وأكثر فعالية للتنمية.

ومن الضروري مساعدة البلدان في وضع أشكال من الحكومات تكون جامعة وديمقراطية وتراعي بدورها القيم الثقافية. ويجب أن يدعم ذلك إنشاء مؤسسات قوية تخضع للمساءلة، واحترام حكم القانون، واستقلال السلطة القضائية، ووجود صحافة فعالة، ومجتمع مدني قوي، وقبل

كل شيء زيادة توعية الجمهور كي يتبنى مفهوما أوسع نطاقا للقيم والعمليات الديمقراطية.

لقد هيأ مؤتمر قمة الألفية لرؤساء الدول أو الحكومات الفرصة لاتخاذ إجراءات بشأن مجموعة من المعاهدات الجوهرية لتطور القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. واتخذ رئيس وزراء بلدي إجراء فيما يتعلق بست معاهدات، وأسجل هنا بخاصة مصادقة نيوزيلندا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

وتشكل ممارسات بغاء الأطفال، واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية والاستغلال الرهيب للأطفال للاشتراك في الحروب وصمة عار وجريمة ضد الإنسانية لا بد من القضاء عليها. كما أننا نشجع البلدان الأخرى على أن توقع وتصادق على هذه الاتفاقات. وأود أن أضيف أيضا أننا نرحب كثيرا بالقرار الأخير الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء محفل دائم معني بقضايا السكان الأصليين.

لقد اتفق قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية على بذل قصارى جهدهم للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وخصوصا الأسلحة النووية. ونتيجة المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في شهر أيار/مايو والذي قدمت فيه الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تعهدا سياسيا قاطعا بأن تقضي قضاءا تاما على ترساناتها النووية، تدلل على وجود تصميم جديد على بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وهذه من المسائل الملحة حقا. ويتعين علينا أن نشجع تنفيذ هذه الالتزامات الجديدة. وستقوم نيوزيلندا مع شركائها في الخطة الجديدة بتقديم مشروع قرار خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

كما أن نيوزيلندا بالمشاركة مع البرازيل، ستشجع على جعل نصف الكرة الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، سنقوم، إلى جانب استراليا والمكسيك واليابان، بحث جميع البلدان التي لم توقع وتصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك. وسندعم أيضا زيادة الاستعدادات لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كل جوانبها، ونشارك الداعين إلى الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وتحث نيوزيلندا على توخي الحذر فيما يتعلق بالقرارات المتصلة بالتطورات المتعلقة بالقذائف والتي يمكن أن تؤثر سلبا على عملية نزع السلاح النووي، أو تؤدي إلى سباق جديد في التسلح النووي، أو تكون متناقضة مع الالتزام بالقضاء التام على الأسلحة النووية. فهذا ليس وقت للتقاعس واللامبالاة. ولا بد من أن تقوم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة بالاشتراك مرة أخرى في المفاوضات والأعمال الأخرى المتعلقة ببرنامج العمل الجديد الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار.

وقد أعلن القادة أيضا عن تصميمهم على التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي تسببها الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة على السكان الأبرياء. إن هذه الجزاءات أداة هامة تحت تصرف مجلس الأمن لتشجيع الامتثال لقراراته، بيد أنه لا بد من أن يتم توجيهها بشكل مناسب لتحقيق أقصى أثر ممكن. وينبغي ألا تفرض تدابير شاملة تضر بالسكان الأبرياء، بل وتقوي قبضة أنظمة الحكم المستبدة. وإننا نؤيد الجهود المبذولة داخل المنظمة لوضع

مقترحات لجزاءات أكثر ذكاء وفاعلية تمارس الضغط حيث يحدث أقصى قدر من التأثير.

ويتحدث إعلان الألفية أيضا عن الحاجة إلى حماية بيئتنا المشتركة. وقد أعلن رئيس وزراء بلادي خلال مؤتمر القمة عن نيتنا في أن نصبح طرفا في بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بحلول منتصف عام ٢٠٠٢. وأود أيضا أن أشير إلى إنجاز خاص حققناه خلال العام الماضي يتمثل في عقد الدورة الافتتاحية لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن شؤون المحيطات وقانون البحار. وهذه خطوة هامة إلى الأمام في توفير محفل مناسب لمناقشة مجمل القضايا الخاصة بالمحيطات. وينبغي أن يكون الحكم على نجاح هذه العملية تبعا للمدى الذي يوجد فيه فهم عالمي معزز لقضايا المحيطات، وللاستعداد المتزايد للتعاون والتنسيق عبر القطاعات المختلفة لمعالجة هذه القضايا.

وأخيرا، يحدد إعلان الألفية بعض الأهداف الأساسية للتنمية والقضاء على الفقر، ويحث على تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وقد استطاعت نيوزيلندا هذا العام أن تزيد من تمويلها الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأكثر من الثلث ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بما يقرب من النصف. ونعتقد أن للأمم المتحدة دورا أساسيا تضطلع به في تنسيق إيصال المساعدة الإنمائية الرسمية. وتعد الأعمال التحضيرية للمؤتمر المعني بالتمويل من أجل التنمية دليلا ممتازا على الدور القيادي الذي تقوم به المنظمة، كما أنها تشكل خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. ولا بد من القيام على نحو عاجل بتخفيض العبء الطاحن للديون الذي لا تبدو له نهاية، لا سيما بالنسبة لبلدان أفريقيا. و لا بد لنا أيضا من أن نتصدى بقدر أكبر من الفاعلية لآفة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

وقد أعطى القادة في مؤتمر القمة الذي انعقد الأسبوع الماضي توجيها واضحا وولاية قوية لهذه الجمعية الألفية. كما أن بلداننا أوكلت إلينا المسؤولية عن تحقيق تلك الرؤيا المتمثلة في بلوغ عالم أفضل، ولا بد من أن نضمن عدم خذلها من خلال الجهود التي نبذلها والتصميم الذي نبديه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تشارلز بروفيدانس غوميس، وزير خارجية كوت ديفوار.

السيد غوميس (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أعرب عن ارتياح وفد بلادي لرؤيتكم تترأسون أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين هذه. وبوسعكم أن تعولوا على دعم وفد بلادي لكم.

وأود أيضا أن أشيد إشادة قاطعة بسلفكم السيد ثيو - بن غوريراب على جودة العمل الذي أنجزه خلال ولايته، وأن أشيد بالأمين العام، كوفي عنان، وهو أفريقي عظيم نفخر به جميعا، على التزامه بتعزيز الدور العالمي لمنظمتنا ومصداقيتها.

إن أسرة الأمم المتحدة تتنامى يوما بعد يوم. وهو أمر يسعدنا جميعا. ولهذا يرحب وفد بلادي بانضمام جمهورية توفالو إليها.

وقبل أن أتناول الحالة السائدة في بلادي، أود أن أتشاطر معكم بعض شواغلنا حيال الوضع الدولي.

إن التحديات التي تواجه الألفية الثالثة ليست جديدة. فقد أبرزها الأمين العام بشكل عام في تقريره المعنون ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين''. وبالنسبة لوفد كوت ديفوار، وفي ضوء الصعوبات التي تواجه المجتمع الدولي، نجد أن القضية

الأساسية تتعلق أساسا باستخلاص حلول جديدة من الالتزام بأولويات محددة بدقة.

وكما يؤكد الأمين العام في تقريره عن قمة الألفية:

”يكسب البليون شخص الذين يعيشون في البلدان المتقدمة النمو ٦٠ في المائة من الدخل العالمي، بينما يكسب الأشخاص الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل وعددهم ثلاثة بلايين ونصف البليون أقل من ٢٠ في المائة“. (A/54/2000، الفقرة ٦٩)

وفضلا عن ذلك، فإن التقدم التكنولوجي الذي تحقق في مجال علم الحواسيب والاتصالات، الأمر الذي نرحب به، أدى أيضا مع الأسف إلى نشوء فجوة رقمية زادت من تهميش البلدان الفقيرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فوهيدوف (أوزبكستان).

ولو سلّمنا في الوقت الراهن بمزايا العولمة، فإنها فيما يبدو لنا بالفعل، لا تولي اهتماما كافيا لشواغل البلدان النامية وخاصة في أفريقيا. والواقع أن معدل مشاركة أفريقيا في التجارة الدولية لا يزال أدنى من نسبة اثنين في المائة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص ما زالت درجة الفقر على ما كانت عليه تقريبا قبل ٢٠ عاما. وهذا هو السبب في أننا نطالب بجدية بإدماج أفريقيا واشتراكها في تلك الجهود بغية بناء هيكل جديد للاقتصاد العالمي. فالفقر والحرمان وهما كل الحياة اليومية للشعوب في البلدان النامية، يتفاقمان بفعل أعباء الديون على اقتصاداتها.

وبالنسبة لبلدي خاصة، أود التشديد على أنه حتى في الظروف الصعبة الحالية تواصل حكومتي تخصيص ٥٢ في المائة من إيرادات ميزانيتها لسداد الديون الخارجية، وطبيعي جدا أن يضر هذا بالبرامج ذات الأولوية المتعلقة بالصحة والتعليم والاكتفاء الغذائي. ويضاف إلى هذا أن علينا ألا نغفل التضخم والمضاربات اللذين يفضيان إلى تقلب أسعار سلعنا الأساسية.

وبالإضافة إلى شاغلنا الأساسي، الذي هو مكافحة الفقر ترى كوت ديفوار أن حل الصراعات يحتاج إلى وجوب تعزيز الدبلوماسية الوقائية والنظر إليها باعتبارها بعدا تكميليا لعمليات حفظ السلام في الميدان. فالصراعات التي نشبت في العالم تعني أن عمليات حفظ السلام التي ازداد تعقدها بشكل متزايد، أصبحت الآن في مقدمة أنشطة الأمم المتحدة. ويتطلب الإعداد لهذه العمليات وتنظيمها وتنفيذها في الميدان وتمويلها، بذل جهود جبارة ووسائل هائلة. فالعمليات التي نفذت في السنوات الأخيرة في أرجاء العالم قاطبة، ولا سيما في أفريقيا، لم تحقق، للأسف، النتائج المتوخاة. ودلت تجربة ”الخوذ الزرقاء“ في سيراليون دلالة واضحة على هذا.

ونرجو أن تولي الدول الأعضاء التقرير الرائع للسفير الإبراهيمي الذي تضمن مبادئ توجيهية جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القرن الحادي والعشرين، ما يستحق من اهتمام، حتى يوفر العمل بموجب هذه التوصيات لمنظمتنا الوسائل التي تحتاجها لأداء الدور الذي ينبغي لها أن تؤديه في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ونحن نرحب كثيرا باستنتاجات اجتماع بيجين زائدا خمسة وبالالتزامات التي قطعت من أجل النهوض بالمرأة. ولدينا اقتناع بأن هذه الالتزامات ستيسر للمرأة الممارسة الكاملة لحقوقها ووصولها أخيرا إلى المساواة التامة والكاملة. وكوت ديفوار التي شاركت بفعالية في أعمال هذا الاجتماع الهام تلتزم من جانبها بالعمل من أجل تنفيذ الأهداف المرجوة.

واسمحوا لي، عند هذا الحد من بياني، أن أشير إلى مسألة الإصلاح الهيكلي الذي تمس الحاجة إليه في الأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن. وفي ظل هذه الظروف الجديدة تعيد كوت ديفوار تأكيد موقف منظمة الوحدة الأفريقية، وهو المطالبة بمقعدين دائمين وبمقعدين جديدين غير دائمين في المجلس.

وأعود إلى المسائل في كوت ديفوار والأوضاع السائدة فيها فأشير إلى أن بلدي نفذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أول تجربة له في إحداث تغيير مؤسسي بمعزل عن صناديق الاقتراع. والواقع أنه قبل ذلك التاريخ بيوم واحد أسفر عصيان عسكري على أيدي جنود يطالبون بتحسين أحوال معيشتهم، عن الإطاحة بالنظام الدستوري القائم. وهذا التسارع غير المتوقع للأحداث في بلدي أثار، ولا يزال يثير، قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي، وهو قلق وانشغال يشيران إلى الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لبلدي. وإلى الآن كانت كوت ديفوار التي تعتبر جنة للسلام وواحدة للاستقرار يعترف لها بأنها قوة دافعة في اقتصاد المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما اقتصاد البلدان التي تشكل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، تؤدي دورا هاما ولا بديل عنه كقوة تنظيمية في غرب أفريقيا. ويضطلع ملايين الإخوة الذين أتوا إلينا من بلدان في المنطقة دون الإقليمية ويعيشون في بلدي، بالمسؤولية الكبيرة عن إدرار الأموال المتداولة في بلدان منشئهم. ولو تفجرت كوت ديفوار من داخلها فلسوف يترتب على ذلك عواقب لا تخطر على بال بالنسبة لعملية التضامن والتشارك.

وفي ٢٣ تموز/يوليه عبّر شعب كوت ديفوار عن نفسه في استفتاء على مشروع الدستور الجديد والقانون الانتخابي اللذين عرضتهما عليه الإدارة الانتقالية. وجدير بالذكر أن القوات المسلحة لم تشترك في صياغة الدستور الجديد ولا في صياغة القانون الانتخابي. أما الذين شاركوا في ذلك فهم الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والمهنية والأقاليم الإدارية في البلد والمنظمات الدينية ورابطات النساء والشباب، والمنظمات غير الحكومية – وبعبارة أخرى، المجتمع المدني – وذلك من خلال ممثليهم المختارين بحرية، فصاغوا هذين النصين الأساسيين الجديدين وقدموهما للحكومة التي طرحتهما بدورها على الناخبين لإقرارهما.

وهذا الاستفتاء الذي رحب المجتمع الدولي بشفافيته اتصف بمشاركة نسبة عالية من المقترعين بلغت ٨٦,٢٣ في المائة. ونرى أن هذه النتيجة كافية بذاتها لإنهاء المناقشات والمخاوف التي سبقت الاستفتاء وتلته، والتي لم تكن، من نواح كثيرة، مرضية لكوت ديفوار وأصدقائها.

ونحن نرحب بجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى السعي والتوصل إلى أساس مشترك بين الدوائر السياسية في كوت ديفوار وإلى دعم العملية الانتقالية. ولذا ينبغي أن يطمئن المجتمع الدولي إلى أن شعب كوت ديفوار سيعرب في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام عن رغباته عبر انتخابات نزيهة وشفافة للمرشحين الذين تثبت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا أحقيتهم.

وإضاعة الوقت اليوم في استمرار الحديث عن شروط الاستحقاق، كما وردت في النصين اللذين اعتمدا، لن تكون إلا محاولة تصل إلى حد السعي لإدامة مناقشة حدد مصيرها بالفعل شعب كوت ديفوار بصورة قاطعة.

وشعب كوت ديفوار الذي تربى في مدرسة الأب المؤسس لكوت ديفوار الحديثة، الرئيس فيلكس هوفويت بوييني، رمز السلام الذي ينتمي كما ننتمي لمنطقة دون إقليمية رزئت بالصراعات التي يقع بعضها عند بوابات أراضي كوت ديفوار ذاتها، يدركون تماما أهمية السلام.

فالشعب مصمم على الحفاظ على السلام دون انزلاقات أو تنازلات.

وبلادي لا تكره الأجانب كما أنها ليست مكانا للإقصاء، وكوت ديفوار ما زالت البلد الوحيد في العالم الذي يستأثر فيه الأجانب بأكثر من ٤٠ في المائة من مجموع عدد السكان والمشاكل بشتى أشكالها الناجمة عن هذه الهجرة التي لا مثيل لها – اجتماعية واقتصادية بل وسياسية – إنما هي مشاكل حقيقية وبلدنا يفعل كل ما يمكنه للتصدي لها ومعالجتها. فنحن لا نود مغادرة أشقائنا وشقيقاتنا الذين تربط بينهم وبين مواطني كوت ديفوار علاقات طيبة.

وفي هذا الصدد، نحن بالغو الاعتزاز بأننا البلد الأكثر اندماجا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونعتزم أن نظل كذلك. وعليه، نرى أنه ينبغي ألا تتخذ من رغبة شعب كوت ديفوار في أن يعرض منصبا سياسيا واحدا هو منصب رئيس الجمهورية، على مواطن له خلفية متأصلة الجذور، ذريعة لنشر الشائعات الخبيثة عن بلادي وشعبها.

وفي هذا الصدد، نعتمد على فهم المجتمع الدولي ودعمه لمساعدتنا على أن نجتاز بنجاح هذه المرحلة الانتقالية وفقا للجدول الذي حددناه نحن بأنفسنا للتوصل لأوضاع دستورية طبيعية يرغب فيها شعبنا رغبة شديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كمال خرازي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية؛ الترجمة الشفوية وفرها الوفد): اسمحوا لي بداية أن أتقدم إلى السيد هولكيري بالتهنئة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة، وأن أؤكد له تعاون وفد جمهورية إيران الإسلامية الكامل معه في اضطلاعه بمسؤولياته الهامة. وأود أيضا أن أسجل تقديري لجهود سلفه، السيد ثيو – بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا. وأتوجه بالشكر والامتنان أيضا إلى الأمين العام على ما بذله من جهود دؤوبة وبناءة نيابة عن المنظمة.

يمر العالم حاليا بأكثر التغيرات تجذرا التي مرت بها الإنسانية على الإطلاق ففي هذه البيئة السريعة التغير، تشكل مجاراة الأحداث ومحاولة الاضطلاع بدور قيادي في توجيه مسارها بشكل أكثر تمشيا مع مصالح الأغلبية العظمى من سكان العالم، التحدي الأساسي الذي تواجهه الأمم المتحدة. وقد أتاح مؤتمر قمة الألفية الذي اختتم مؤخرا فرصة فريدة كي يضع زعماء العالم خطة جماعية لمواجهة هذا التحدي التاريخي.

والأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة، في موقع فريد يسمح لها بأن تصبح أداة للتغيير الديمقراطي على الصعيد العالمي. ويمكنها أن تساعد على كفالة المشاركة والإنصاف في عملية تغيير النظام العالمي وتحوله. وقد تركز اهتمامنا عالميا طيلة السنوات الـ ٥٥الماضية على الحفاظ دوليا على السلم والأمن والاستقرار. ورغم التقدم الهائل الذي أحرز في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي، فقد تراجع اهتمام العالم والموارد التي يوفرها لأغراض تحقيق العدالة والمشاركة العامة في عملية صنع القرار وفي فوائد السلم والتقدم.

ومثلما يوضح الأمين العام في تقريره عن الألفية، لم توزع فوائد العولمة وتكاليفها توزيعا متساويا. ففي حين أن حجم التجارة العالمية قد زاد أكثر من عشرة أضعاف مما كان عليه في عام ١٩٥٠، ما زال أكثر من نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وثلاثة أرباع سكان العالم يكسبون أقل من ٢٠ في المائة من مجموع الدخل العالمي. والمصير المشترك للإنسانية في عصر العولمة يتطلب منا رفض أكذوبة بناء جزر من الرفاهة والرخاء

والاستقرار في بحر مضطرب من الحرب والفقر والمرض والجهل وعدم الأمن.

والعولمة هي حقيقة اقتصادية واجتماعية وثقافية. وينبغي ألا نسمح لها بمجرد أن تحدث – فهي حقيقة يمكننا، بل وينبغي لنا، أن نحتويها معا. ومن بين المهام الرئيسية، كفالة توزيع فوائد العولمة بقدر أكبر من التكافؤ. ويتضمن تقرير الأمين العام عن الألفية عددا من الأهداف الواقعية والتي يمكن قيامها. فينبغي توفير الموارد اللازمة، كما تقع على عاتق الذين هم أساسا من المتلقين لفوائد العولمة مسؤولية إضافية. وينبغي لآليات الأمم المتحدة أن توجه وتنسق الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا الشأن.

والعولمة زادت من تعقيد التهديدات العالمية المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، الأمر الذي يتطلب اعتماد استراتيجيات مشتركة تستند إلى ضوابط لمكافحتها والقضاء عليها. والمجتمع الدولي بأكمله يعاني من الإرهاب ومن ثم، ينبغي أن يكافح بجميع جوانبه، بصرف النظر عن هوية ضحاياه أو هوية الذين يمارسونه. ففي عالم تسوده العولمة، ما من شيء يمكن أن يبرر توفير ملاذ آمن للإرهابيين أو التغاضي عن الأنشطة التي يضطلعون بها. ولا يمكن لأية دولة أن تكافح الإرهاب وحدها. فنحن في حاجة إلى آليات عالمية وغير تمييزية وشاملة لمكافحة الإرهاب أينما وجد ولحرمان الإرهابيين من السبل التي تكفل لهم القيام بأعمال التجنيد والتشغيل والتمويل.

وفي هذا الصدد، تضطلع الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه. وينبغي التركيز في هذا السياق، بشكل خاص على التعاون في ميدان الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات اللذين يوفران بشكل متزايد الموارد للمنظمات الإرهابية فضلا عما تعانيه الإنسانية من بلائهما. ونحن على استعداد للمشاركة بشكل فعال في أي عمل يضطلع به لمكافحة هذا البلاء.

وما زال خطر إساءة استخدام المخدرات والاتجار بها يلحق بنا أضرارا كبيرة اجتماعية واقتصادية وسياسية. فهو يتهدد على وجه الخصوص الشباب الذين يجسدون المستقبل. ومكافحة الاتجار بالمخدرات عملية مكلفة تتطلب إرادة سياسية دولية وتشاطر الأعباء بشكل جاد. ولتوفير البلدان المستهدفة للموارد المالية الكافية والمعدات الحديثة بوسعه أن يمكن بلدان المرور العابر من قبيل بلداننا من مكافحة هذه المشكلة بجزء ضئيل من التكلفة.

وقد أسهمت جمهورية إيران الإسلامية بأكثر من نصيبها العادل في منع عبور المخدرات لأراضيها وصادرت أكثر من ٧٠ في المائة من جميع المخدرات المصادرة في العالم. ولا يمكن أن نتحمل استمرار هذا العبء المالي والأهم من ذلك، استمرار التضحية بأرواح البشر. فقد استشهد أكثر من ٢ ٩٠٠ من الإيرانيين الذين يعملون في مجال تطبيق القانون في الحرب التي تخوضها ضد المتجرين بالمخدرات. ونحن نقدر تعاون برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات مع إيران ودعمه لها في هذا الشأن، رغم أن من غير الممكن أن تغطي موارده المحدودة البرامج التي يريد تنفيذها، بل وتحتاج إلى تنفيذها. ومن المهم أن نشدد على أن جمهورية إيران الإسلامية مضطرة إلى تخصيص معظم الموارد لمكافحة الاستهلاك المحلي وأنها لن تتمكن من مواصلة مكافحتها للاتجار بالمخدرات بنفس القدر من القوة والطاقة إذا لم تحصل على المساعدة الكافية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وكما أكد الرئيس خاتمي هنا في الأسبوع الماضي، فإن ظهور ثقافة عالمية حقيقة أخرى، ولكنه لا ينبغي لمثل هذه الثقافة أن تتجاوز الثقافات المحلية الوطنية بهدف فرض

نفسها عليها. فلقد تطورت الثقافات الوطنية بالتدريج في عملية تضمن التناسق رغم ما يوجد في كثير منها من التعددية والتنوع. وتخلق هذه العملية شعورا بالانتماء.

ونحن بحاجة إلى نفس الوئام والشعور بالانتماء للثقافة العالمية النابعة. وتتمثل الإجابة في المشاركة وليس الاستيعاب والإملاء. وفي العام الماضي اقترحت الاعتراف بحق الأمم والشعوب في المحافظة على ثقافتها وهويتها الثقافية وتعضيدهما. واعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٤/١٦٠ في هذا الصدد. ونحن نواصل الاعتقاد بأنه من الضروري، في عملية العولمة، إدراك واحترام الحقوق الثقافية للأفراد والمجتمعات.

وينبغي لنا أن نحول العولمة، ولا سيما في ميدان الثقافة، إلى عملية عولمة ديمقراطية وقائمة على المشاركة ووطنية. وتستطيع الأمم المتحدة أن تسهل هذه العملية عن طريق تشجيع الحوار من أجل تبادل المعرفة والخبرة والتفاهم في شتى ميادين الثقافة والحضارة. وسيمنع تشجيع المشاركة العالمية في العملية وجود شعور بالإبعاد ''وتشرد ثقافي'' في أجزاء العالم الرئيسية.

إن تسمية سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات هي الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. وإن ما قوبل به هذا الاقتراح من قبول عالمي هائل يبين أولا وأخيرا الحاجة العامة للحوار. وأكدت المائدة المستديرة بشأن الحوار بين الحضارات، والتي عقدت هنا في نيويورك عشية قمة الألفية بمشاركة عدد كبير من رؤساء الدول ووزراء الخارجية والدارسين والمفكرين البارزين أنه ينبغي للحوار أن يصبح نموذجا جديدا للعلاقات الدولية. وشكل هذا إطلاقا سليما لسنة الأمم المتحدة للحوار. ويجب يزداد بواسطة برامج جدية والتزام الجميع بجعل هذا حقيقة ذات مغزى ينبغي أن تسود في التجربة البشرية لوقت طويل بعد انتهاء سنة الأمم المتحدة للحوار. وفي هذا السياق اعتمدت مؤخرا منظمة المؤتمر الإسلامي، التي يرأسها حاليا الرئيس خاتمي، مشروع ''برنامج عالمي بشأن الحوار بين الحضارات'' يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. ونأمل أن تؤدي المشاورات بين مختلف الوفود خلال الأشهر القليلة القادمة، إلى زيادة إثراء هذا المشروع واعتماده في الجمعية العامة المقبلة.

وتستطيع الأمم المتحدة بالطبع أن تضطلع بدور قيادي في التغيير العالمي الديمقراطي في المسرح السياسي. فالأزمات في الأجزاء اليائسة من العالم تتحدى أهمية الأمم المتحدة، مما يتطلب منها أن تأخذ موقفا إيجابيا.

وتمثل الحالة في فلسطين توضيحا حيا لفشل المجتمع الدولي في توفير العدالة لملايين الناس المحرومين من وطنهم ومن أكثر حقوق الإنسان أساسية من خلال إرهاب الدولة والعدوان والاحتلال الأجنبي. ومن بين ما يزيد على ٧,٥ مليون فلسطيني يعيش ٤ ملايين في الشتات، ويعيش كثير من الباقين تحت السيطرة الأجنبية. ويقع ذلك في قلب المسألة الفلسطينية. ولا يمكن لتجاهل العمليات المشتركة للطرد والاحتلال أن تؤدي إلى استعادة السلام والهدوء في تلك المنطقة الهشة. والواقع، أن تصميم إسرائيل على تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني بالاقتران بسياسات العدوان الصهيونية، وإرهاب الدولة، والحصول على أسلحة الدمار الشامل، لا يزال يمثل أكبر تهديد للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وإن فلسطين يملكها كل الفلسطينيين بغض النظر عن عقيدتهم. ولا يمكن للسلام أن يعود إلى المنطقة إلا من خلال إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية والإسلامية، بما في ذلك مرتفعات الجولان، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة إلى وطنه، وممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير بالوسائل

الديمقراطية وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن الاستمرار في القتل المأساوي للأشقاء في أفغانستان إلى جانب الحالة الإنسانية الشاقة. وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما النساء والفتيات، وإنتاج المخدرات والاتجار فيها وإيواء وتدريب الإرهابيين، قد خلق كارثة بشرية. ولا يمكن تحقيق السلام والمصالحة الوطنية إلا من خلال ترك أوهام الحل العسكري وسيطرة فئة عرقية واحدة. وتواصل الأمم المتحدة، عن طريق الممثل الخاص للأمين العام وفريق ''الستة زائد اثنين'' توفير أنسب آلية لتسهيل الحوار بين الأفغانيين الرامي إلى إيجاد حكومة مسؤولة ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراف ومتمثلة بالكامل. ولقد لعبت جمهورية إيران الإسلامية دورا نشطا في هذه العملية. كما أن الرئيس خاتمي، بصفته رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي، قام بمبادرة لجلب الأحزاب المتحاربة إلى المفاوضات. ونحن على استعداد لمواصلة هذه الممارسة بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة.

وهناك تحديات إنسانية تظهر عالميا تتطلب ردا من الأمم المتحدة. وإن التقاعس يمكن أن يؤدي إلى ردود تعسفية وانتقائية – مدفوعة سياسيا بالطبع – من الدول والمنظمات غير العالمية. ويشكل بيان معايير رد العمل القائم على القواعد ورصد الموارد اللازمة وبناء القدرات في الأمم المتحدة من أجل الاستجابة في حينها مهمتين أساسيتين. وكما ذكر الأمين العام، فإن الوقاية عن طريق الدبلوماسية والتنمية الاقتصادية هي النوع الأكثر فعالية والأقل كلفة من أنواع الاشتباك العالمي.

ويتطلب الحكم الصالح على الصعيد الدولي توفير الآليات الرشيدة والشاملة لضمان الأمن للجميع. ونزع السلاح النووي هو أهم الأولويات الأساسية في هذا الصدد. ومن الضروري الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف للقضاء على جميع الأسلحة النووية، ضمن إطار محدد الوقت وعن طريق اتفاقية شاملة وعالمية. واقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي بشأن الأسلحة النووية مساهمة قيمة. ويمكن لمثل هذا المؤتمر أن يعتمد على إنجازاتنا الجماعية أثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار النووي. وزيادة على ذلك، وتبعا لنتيجة المؤتمر الاستعراضي ينبغي فرض ضغوط دولية جادة وشاملة على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة ووضع منشآتها في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن شأن هذا أن يمهد الطريق لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وختاما فإنه في مجال إصلاح الحكم العالمي، يجب زيادة دور وكفاءة الجمعية العامة بوصفها الجهاز العالمي والشفاف الديمقراطي الوحيد في الأمم المتحدة. وينبغي أن تركز مداولاتها على التحديات المعاصرة بدلا من عقد مناقشات بالية، والمقترنة بالاستجابة الفعالة لتقارير أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مجلس الأمن.

والجهود الرامية إلى إيجاد دور سياسي خاص للأمم المتحدة تأتي في وقت تمر فيه المنظمة في أسوأ فترات وجودها من المنظور المالي. وتتطلب الأعمال التي يتوقع المجتمع الدولي من الأمم المتحدة الوفاء بها طرقا أكثر ابتكارية لجمع الأموال من أجل التشغيل السلس للمنظمة.

وفي هذا السياق، قد يكون من الجدير بنا أن نتذكر أنه إذا ما خصصت نسبة مئوية صغيرة فقط من الإنفاق العسكري للدول الأعضاء للأنشطة الخاصة بالأمم المتحدة، فإن الهدف المتمثل في تهيئة بيئة عالمية أكثر أمنا سيتحقق بشكل أكثر فعالية بكثير.

وتأتي دورة الجمعية العامة الحالية في أعقاب مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر قمة اتحاد البرلمانات الدولي، والتجمع العالمي

للزعماء الدينيين، والمائدة المستديرة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن الحوار بين الحضارات. وهي على هذا النحو تمثل فرصة تاريخية هائلة للاستفادة من الرغبة السياسية المعرب عنها في تلك التجمعات التي لم يسبق لها مثيل، لإعمال إعلاناتها وقراراتها، وللمضي قدما بالأمم المتحدة نحو عهد من الاستقرار، والعدل، والسلام، والحكم الصالح، من خلال المشاركة وحكم القانون. وتبعا لهذه الفرصة التاريخية، نكون كلنا مساءلين أمام شعبنا وشعوب العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.